E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1997/6/Add.1
16 September 1996
ARABIC
Original: SPANISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم، مع الإشارة بصفة خاصة إلى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

تقرير عن حالة حقوق الإنسان في زائير، أعده المقرر الخاص، السيد روبيرتو غاريتون، عملا بقرار اللجنة ١٩٩٦/٧٧

إضافة

البعثة إلى شمال كيفو

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا-	مقدمة	١ - ١٣	٣
ألف-	ولاية المقرر الخاص والمنازعات الإثنية في شمال كيفو	١ - ٦	٣
باء-	غاية البعثة	٧	٣
جيم-	عدم تعاون حكومة زائير	٨ - ٩	٤
دال-	تنفيذ البعثة	١٠ - ١٣	٤

المحتويات (تابع)

		الفقـــرات	الصفحة
ثانيا-	مصادر العنف في شمال كيفو	١٤ - ٦١	٥
ألف-	السوابق التاريخية	١٤ - ٢١	٥
باء-	النزاعات السابقة لقدوم اللاجئين الروانديين	٢٢ - ٣٣	٦
جيم-	الوضع الحالي للنزاعات	٣٤ - ٦١	٨
ثالثا-	مسؤولية الدولة الزائيرية	٦٢ - ٩٣	١٦
ألف-	انتهاك واجب احترام الحقوق المعترف بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	٦٤ - ٨١	١٦
باء-	انتهاك واجب ضمان الحقوق المعترف بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	٨٢ - ٨٩	١٩
جيم-	انتهاك واجب عدم التمييز	٩٠ - ٩٣	٢٠
رابعا-	الحقوق الرئيسية التي تمت مخالفتها	٩٤ - ١٠٩	٢٠
الف-	الحق في الحياة	٩٥	٢١
باء-	الحق في السلامة الجسدية والعقلية	٩٦ - ٩٧	٢١
جيم-	الحق في الجنسية	٩٨ - ١٠٢	٢١
دال-	الحق في العيش في الوطن	١٠٣-١٠٥	٢٢
هاء-	الحق في اختيار مكان العيش	١٠٦-١٠٧	٢٢
واو-	الحق في الأمان	١٠٨-١٠٩	٢٣
خامسا-	إشارة إلى الحالة في جنوب كيفو	١١٠-١١٦	٢٣
سادسا-	الاستنتاجات والتوصيات	١١٧-١٥٠	٢٤
ألف-	الاستنتاجات	١١٧-١٢٥	٢٤
باء-	التوصيات	١٢٦-١٣٨	٢٦

أولا - مقدمـــة

ألف - ولاية المقرر الخاص والمنازعات الإثنية في شمال كيفو[1]

١- كانت النزاعات الإثنية في منطقة شمال كيفو هي أحد عوامل حالة حقوق الإنسان في زائير التي أقلقت لجنة حقوق الإنسان قلقا بالغا.

٢- وفي الواقع، أعربت اللجنة في قرارها ٨٧/١٩٩٤، الذي اعتمدته في دورتها الخمسين، "عن القلق إزاء استمرار خطورة حالة حقوق الإنسان في زائير"، وعن شديد قلقها إزاء التقارير "التي تفيد أن ما ينوف عن ٠٠٠ ٧٥٠ نسمة ينتمون إلى أقليات إثنية وقع تهجيرهم، خاصة في مقاطعتي شابا وشمال كيفو، فضلا عن عديد الخسائر في الأرواح البشرية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان التي تقترن بها عمليات التهجير هذه". وكررت اللجنة "الإعراب عن فزعها تجاه كافة أشكال التمييز العنصري"؛ وأدانت "الممارسة المتمثلة في تهجير السكان، لا سيما في شابا وشمال كيفو، والتي تتحمل السلطات المسؤولية الأولى عنها، كما أدانت "كافة الإجراءات التمييزية التي تمس الأشخاص المنتمين إلى أقليات". ودعت اللجنة رئيسها إلى أن يعين مقررا خاصا يقدم تقريرا إلى دورتها الثالثة والخمسين عن تطور حالة حقوق الإنسان في البلد.

٣- وقدم المقرر الخاص التقرير المطلوب (E/CN.4/1995/67)، مخصصا الفقرات ٨٥ إلى ٩٥ "للنزاعات العرقية في شمال كيفو".

٤- واعتمدت اللجنة، في دورتها الحادية والخمسين، القرار ٦٩/١٩٩٥، الذي قررت فيه تمديد ولاية المقرر الخاص لمدة سنة إضافية، وأعربت أيضا عن "شديد القلق إزاء تفاقم المجابهات الإثنية في كيفو، عقب وصول لاجئين روانديين جدد، وكررت إدانتها وخوفها إزاء جميع أشكال التمييز العنصري أو الإثني".

٥- وعاد المقرر الخاص إلى الاهتمام، في تقريره الثاني (E/CN.4/1996/66 وCorr.1) "باستمرار النزاعات الإثنية في شمال كيفو" (الفقرات ٢٣ إلى ٣٢، و١٢٢ و١٢٣ و١٣٠).

٦- وفي دورتها الثانية والخمسين، جددت لجنة حقوق الإنسان مرة أخرى ولاية المقرر الخاص بموجب قرارها ٧٧/١٩٩٦ وأعربت مرة أخرى عن قلقها العميق إزاء احتدام النزاعات الإثنية في كيفو وتنديدها إزاء أي شكل من أشكال التمييز العنصري أو الإثني.

باء - غاية البعثة

٧- حملت المعلومات المختلفة الواردة عن تفاقم هذه النزاعات المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى الطلب من المقرر الخاص أن يقوم بتحقيق ميداني. وفي الواقع، كانت المعلومات الواردة تشير إلى أن أفعال العنف في روتشورو، وماسيسي، ووواليكالي، وغيرها من القرى، كانت تؤدي إلى حمل عدد كبير من مواطني

زائير إلى اللجوء في رواندا. وكانت الغاية الرئيسية من البعثة هي زيارة منطقة النزاع، فضلا عن مخيمات اللاجئين المنشأة في رواندا، بغية التمكن من إبداء توصيات تسمح بمواجهة العنف في المنطقة.

جيم- عدم تعاون حكومة زائير

٨- في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ طلب المقرر الخاص، بواسطة البعثة الدائمة لزائير لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، تعاون حكومة زائير لزيارة البلد. وأبلغ أن البعثة ستجري بين ٨ و١٢ تموز/يوليه، وأعرب عن رغبة المقرر الخاص في مقابلة سلطات زائير لإعلامها بالملاحظات التي تجري في الميدان، أو إذا فضلت الحكومة ذلك، التحدث مع سلطاتها قبل الانتقال إلى منطقة النزاع.

٩- ولم تعط حكومة زائير جوابا مناسبا على طلب المقرر الخاص. وفي يوم الأحد ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٦، بعد أن كانت البعثة قد انتهت، أعرب وزير العلاقات الخارجية للمقرر الخاص عن تعذر استقباله في التواريخ المقترحة بسبب الإعداد للأنشطة الانتخابية وقيام بعثتين كبيرتين من الأمم المتحدة في تلك الأيام بزيارة البلد، مما يحول دون القيام بالغاية المقترحة. وهكذا، تعذر على المقرر الخاص الاطلاع على موقف الحكومة حول الأفعال التي سببت التحقيق، مما يؤسف له كل الأسف. ويعرب المقرر الخاص عن أمله بأن الرد الوارد لا يعكس عدم اهتمام الحكومة في التعاون مع إحدى آليات لجنة حقوق الإنسان والتي سيبلغها ذلك في تقريره (E/CN.4/1996/66، الفقرتان ٨ و١١٩).

دال- تنفيذ البعثة

١٠- جرت زيارة المقرر الخاص، المحدودة في رواندا، بين ٦ و١٤ تموز/يوليه ١٩٩٦. واعتمد فيها على دراسة تمهيدية مفصلة أعدها مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في رواندا بشأن المشاكل التي تؤدي إلى ازدياد عدد اللاجئين، والذين تنشأ مخاوفهم من التنكيل بهم في وطنهم من جراء أفعال العنف المسببة بسياسات التمييز والتطهير الإثني. وبالإضافة إلى ذلك، اطلع على عدد كبير من التقارير حول العنف في شمال كيفو، وضعتها المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

١١- وأجرى المقرر الخاص مقابلات في كيغالي مع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومع مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومع ممثلي الاتحاد الأوروبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

١٢- وفي مدينة جيسينيي، الحدودية مع غوما، عاصمة شمال كيفو، قابل ممثلي المكتبين الإقليميين للمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وزار مخيمي اللاجئين الزائيريين في Petite Barrière وأوموبانو ومخيم عبور نكاميرا. وزار أيضا سجن E.T.A.G. الذي يوجد فيه معتقلون زائيريون طردوا من وطنهم.

١٣- وقدم إلى جيسينيي ممثلو العديد من المنظمات غير الحكومية الزائيرية والدولية التي لها مكاتب في زائير لمقابلة المقرر الخاص وقدموا له معلومات هامة.

ثانيا- مصادر العنف في شمال كيفو

ألف- السوابق التاريخية

١٤- تمثل منطقة شمال كيفو مساحة مماثلة لمجموع مساحة رواندا وبوروندي، ويسكنها، حسب بعض المصادر، حوالي ثلاثة ملايين شخص نصفهم تقريبا هم من البانيارواندا[٢] أو أشخاص يتكلمون الكينيارواندا، وينتمون إلى إثنيات هوتو وتوتسي وتوا. وفي بعض المدن والقرى، مثل ماسيسي وبويتو، يشكل البانيارواندا الأغلبية وقد يصل عددهم إلى حوالي ٨٠ في المائة من السكان، حتى قبل قدوم اللاجئين الروانديين في عام ١٩٩٤.

١٥- وكما جاء في التقرير الأول للمقرر الخاص (E/CN.4/1995/67، الفقرة ٨٦)، ترجع المشاكل القبلية في هذه المنطقة من زائير إلى حدود البلد التي وضعها صك برلين في عام ١٨٨٥، وإلى اتفاقية بروكسل المؤرخة في ١١ آب/أغسطس ١٩١٠ والتي تم بمقتضاها ضم عدد كبير من الأشخاص في دولة رواندا المجاورة إلى الكونغو البلجيكي.

١٦- وعلى أي حال، فإن وجود الإثنيات التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص في أراضي زائير الحالية سيكون لأمد طويل.

١٧- وتشير بعض المصادر إلى أن منطقة النزاع الحالي (روتشورو، وغوما، وكاريزيمبي، وغيرها) قد ضمت إلى مملكة رواندا بين عامي ١٥١٠ و١٥٤٣. وتضيف مصادر أخرى أن ملك رواندا (موامي) كان يسكن في روتشورو الحالية. ومن المؤكد أن الموامي كان يمارس سلطته على جميع الإثنيات المسماة اليوم روانديا: هوتو (الغالبية)، وتوتسي، وتوا، التي قامت منذ زمن طويل على الأراضي الغنية في روتشورو وماسيسي.

١٨- وعلى الرغم مما تقدم، وعدم التشكيك حتى الآن في صفتهم كمواطنين، فإنهم ما زالوا يعتبرون "غير أصليين"، إذ إن السلطات الزائيرية لا تعترف بصفة الأصليين في شمال كيفو إلا للسكان من أصل باكونجو، وبنبوبا، وباهوندي، وبابيري، وباكومو، وبابيرا، وبانيانغا، وباناندي، وباليندو، وباتيمبو.

١٩- وهناك مجموعة ثانية من البانيارواندا المتمركزة في زائير، والمعروفة باسم "المهاجرين"، وهي تمثل الذين هربوا من رواندا بسبب المجاعة التي تلت الحرب العالمية الأولى، وأولئك الذين نقلهم الاستعمار البلجيكي طوال القرن الحالي، ولا سيما في الأعوام ١٩١١، و١٩٣٠، و١٩٣٩، و١٩٤٨، و١٩٥٤. وكان سبب نقل السكان هو ضرورة الحصول على يد عاملة، وتم تركيز الذين هم من أصل رواندي في شمال كيفو (ولا سيما في ماسيسي) وجنوب كيفو، وحتى في كاتانغا (شابا اليوم). وأصبحوا في ماسيسي يمثلون الغالبية ويبلغ عددهم حوالي ٠٠٠ ٤٥٠ من أصل السكان الذين يبلغ عددهم ٠٠٠ ٦٠٠. وبالإضافة إلى ذلك، كانت بعثة

الهجرة في بانياروندا، التي أسست في عام ١٩٤٨ من جانب السلطات البلجيكية واستمرت في العمل حتى عام ١٩٥٥، تخصص الأراضي للمشردين ليعملوا فيها، مما أحدث ترددا لدى "السكان الأصليين". وهي المجموعة الأكثر تأثرا بصورة مباشرة بمشكلة الجنسية.

٢٠- وهناك مجموعة ثالثة من البانياروندا هي مجموعة اللاجئين من الجنسية الرواندية الذين هربوا إلى زائير بسبب الثورات والعنف والنزاعات الإثنية في الأعوام ١٩٥٩ (عزل الملك كيجيري الخامس)، و١٩٦٠، و١٩٦١، و١٩٦٣، و١٩٦٧، و١٩٧٢، وهجوم الجبهة الوطنية الرواندية في عام ١٩٩٠. وقد عاد إلى رواندا جميع المنتمين إلى هذه المجموعة تقريبا وقد أدمجوا، أو هم على طريق الإدماج، بأسرهم الأصلية. ولا تبرز بشأن هؤلاء مشكلة الجنسية التي تطال المنتمين إلى المجموعتين الأخريين[٣].

٢١- وهناك مجموعة رابعة هي مجموعة اللاجئين الروانديين، وهم بشكل رئيسي الهوتو، الذين هربوا من رواندا قبل نجاح الجبهة الوطنية الرواندية في عام ١٩٩٤، والذين يوجدون في غالبيتهم الكبرى في مخيمات اللاجئين في شمال كيفو وجنوب كيفو، والذين سبق للمقرر الخاص أن حلل أوضاعهم في تقريريه الأول (E/CN.4/1995/67، الفقرات ٩٦ إلى ١٠٣) والثاني (E/CN.4/1996/66، الفقرات ٤٣ إلى ٥٤).

باء- النزاعات السابقة لقدوم اللاجئين الروانديين

٢٢- قبل أحداث رواندا في عام ١٩٩٤، كانت هذه الإثنيات قد تعايشت، بصورة عامة، على نحو سلمي وقد حدث العديد من حالات الزواج المختلط. وكانت المدارس مشتركة، وكان التضامن هو القاعدة. وفي الواقع يذكر التاريخ حالات عديدة من العنف الإثني بين الذين يسمون "السكان الأصليين"، أو "الأصليين" أو "الحقيقيين"، من جهة، وبين البانياروندا من جهة أخرى، وبين التوتسي والهوتو.ومن أمثلة الأفعال من هذا النوع يمكن ذكر ثورة "كينياروندا" في عام ١٩٦٤ في بويتو؛ ومعارك الباهوندي والباناندي ضد الباتوتسي التي أدت إلى مقتل عشرات الأشخاص؛ وتعليق مشاركة البانياروندا في المجالس المحلية في عامي ١٩٨٢ و١٩٨٧؛ والعنف الإثني في شمال كيفو وجنوب كيفو نتيجة للحرب التي نشبت في رواندا في عام ١٩٩٠، والتي أدت إلى حالات احتجاز غير قانونية، وسرقة المواشي، وحرق المنازل؛ إلخ. ولكن هذه الأفعال كانت معزولة وبعيدة بعض الشيء عن الحياة اليومية.

٢٣- ونشأت المشاكل الرئيسية لأسباب سياسية ولأسباب تتعلق بالجنسية، كما أشير إلى ذلك في التقريرين الأولين للمقرر الخاص (E/CN.4/1995/67، الفقرة ٨٧) و(E/CN.4/1996/66، الفقرة ٢٤).

٢٤- وفيما يتعلق بالمشكلة الأولى، فإن البانياروندا يشكلون الغالبية سواء في ماسيسي أو في روتشورو، وفي حالة الأقلية التوتسي، فإنهم يتمتعون بقوة اقتصادية أكبر زادها اكتساب أراض جديدة كانت ملكا "للسكان الأصليين"، مما أدى بدوره إلى خلق إمكانيات أوسع للتعليم. وعلى الرغم من ذلك، كانت السلطة السياسية لا تزال محفوظة للسكان الأصليين، وبشكل رئيسي للهوندي، سواء على الصعيد المحلي (مفوضو المنطقة وغيرهم) أو على الصعيد الوطني.

٢٥- وأتى التقرير الأول للمقرر الخاص على ذكر الأحداث التي جرت بين الهوندي والنيانغا من جهة والهوتو من جهة أخرى في ماسيسي، وبويتو، ولوبيرو، ووااليكالي، منذ شهر آذار/مارس ١٩٩٣، والتي ادت إلى مقتل حوالي ٣٠٠٠ شخص وتشريد ٠٠٠ ١٥٠، مع إشارة خاصة إلى الهجوم على سوق نتوتو (E/CN.4/1995/67، الفقرة ٩٠)[٤]. ويجب القول إن هذا الفعل الأخير قد حدث بعد أن صرح حاكم شمال كيفو آنذاك أن السكان الأصليين الحقيقيين يجب ان يتلقوا المساعدة من جانب قوات الأمن من أجل "إبادة" الهوتو.

١- مشكلة الجنسية

٢٦- عالج المقرر الخاص مشكلة الجنسية البالغة الخطورة في تقريريه الأولين. وجاء في الفقرتين ٨٨ و٨٩ من تقريره الأول (E/CN.4/1995/67) ما يلي: من الناحية القانونية، يشكل التشريع الخاص بالجنسية أحد الأسباب الرئيسية للنزاع العرقي. فالقانون رقم ٧١-٠٢٠ الصادر بمرسوم في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧١ منح الجنسية على أساس جماعي لأفراد بانيارواندا الذين اكتسبوا حقوقا معينة بموجب ذلك، مثل حق التصويت وحق ترشيح النفس في الانتخابات. غير أن القانون ٨١-٠٠٢ المؤرخ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ قد عدل التشريع السابق بجعل حق الحصول على الجنسية الزائيرية يقتصر على أولئك الذين يمكنهم إثبات أن أسلافهم يعيشون في زائير منذ عام ١٨٨٥. ونظرا لأن هذا القانون له أثر رجعي فإن تطبيقه يمكن أن يلغي الحقوق التي اكتسبتها فئة بانيارواندا. وفضلا عن ذلك يقضي القانون الجديد بأن يتقدم كل فرد بطلب رسمي للحصول على الجنسية. ونتيجة لرد الفعل الذي أحدثه هذا القانون، قرر المؤتمر الوطني الأعلى تطبيقه بعد تعديله لصالح السكان وأن تحترم الحكومة الانتقالية الحقوق المكتسبة فيما يتعلق بمسائل الجنسية، بغية تلافي انعدام الجنسية. ويبدو أن الصراعات العرقية الأخيرة كانت ترجع جزئيا إلى عدم قبول الهاوندي والنيانغا لهذا القرار"[٥]. وتجدر الإشارة أن قانون ١٩٧١ كان يؤكد معايير سابقة، كقرار المائدة المستديرة لعام ١٩٦٠، السابق للاستقلال، ودستور لولوابورغ لعام ١٩٦٤.

٢٧- وفي المؤتمر الوطني الأعلى الذي انعقد بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢، حاول ممثلو البانيانغا والباتمبو حل مشكلة الجنسية في اتجاه تقييدي.

٢٨- وعلى أي حال، فإن المفاعيل العملية لقانون ١٩٨١ لم تؤثر على حياة البانيارواندا اليومية من المجموعة الثانية، إذ لم تسحب منهم بطاقات هويتهم بصفتهم زائيريين.

٢٩- ومن جهة أخرى، فإن إنكار الجنسية الزائيرية للبانيارواندا لا يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وللمبادئ العامة للقانون وحسب (E/CN.4/1996/66، الفقرتان ٨٤ و٩٥)، بل يشكل إنكارا لتاريخ زائير الحديث. وقد وضع المقرر الخاص قائمة تمهيدية لقادة سياسيين وكهنوتيين وجامعيين، إلخ هم من البانيارواندا سواء لأن أسلافهم قد عاشوا في زائير منذ قبل عام ١٨٨٥، أو لأنهم وصلوا إلى المنطقة أثناء هذا القرن، في عداد أولئك الذين يعدون بأنهم من الهوتو أو التوتسي[٦].

٢- العداء بين التوتسي والهوتو في زائير

٣٠- لكن إضافة إلى مشكلة السلطة والجنسية التي نشأت بين البانيارواندا والإثنيات "الأصلية"، تطورت قضية في صفوف البانيارواندا، بين الباتوتسي والباهوتو، والتي تأزمت بسبب الحروب بين الإثنيات في رواندا وبوروندي. وبسبب قلقهم من انعدام السلطة في أيديهم، قرر البانيارواندا دخول الميدان السياسي. وعلى الرغم من أن الغالبية في صفوفهم هم من الباهوتو، فإن الذي توصل إلى أعلى مركز تمثيلي كان بيزينغي مانا بارتيليمي، وهو توتسي أصبح مديرا لديوان الماريشال موبوتو. وفي البرلمان السابق، وفي المؤتمر الوطني الأعلى، وفي المجلس الأعلى الحالي للجمهورية - البرلمان الانتقالي، فإن تمثيل التوتسي هو أكبر من تمثيل الهوتو.

٣١- إن تنحية الهوتو السياسية والاقتصادية تجاه أشقائهم التوتسي حملت الأولين إلى تنظيم أنفسهم بأشكال مختلفة، فكانت مؤسستهم الأكثر تمثيلا هي المؤسسة التعاونية Mutuelle des Agriculteurs et Eleveurs du Virunga (MAGRIVI)، التي أنشئت في عام ١٩٨٩ على يد بعض الأشخاص منهم سيكيمونيو وا ماغانغو، الوزير الحالي للتعليم العالي والبحوث العلمية، والذي تلقى دعما قويا من نظام الرئيس هابياريمانا الرواندي. وقيل للمقرر الخاص إن المؤسسة التعاونية "تبيع منذ عام ١٩٩٢ المنتجات الزراعية لشراء الأسلحة"، وإنها اشتركت في جريمة الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤.

٣٢- ومن الأسباب التي أدت إلى تأزيم النزاعات، يمكن ذكر اقتراب موعد إنشاء نظام ديمقراطي في زائير وضرورة التوصل إلى مراكز السلطة فيه.

٣٣- وانطلقت التوترات وأعمال العنف قبل التدفق الجماعي للاجئين، ويدل على ذلك قرار لجنة حقوق الإنسان ٨٧/١٩٩٤ فيمؤرخ في ٩ آذار/مارس ١٩٩٤، السابق لحادث سقوط الطائرة الذي أودى بحياة رئيسي رواندا وبوروندي. ويقال إن دعم التوتسي الزائيريين أو اللاجئين في زائير للجبهة الوطنية الرواندية بمناسبة الحرب الأهلية في رواندا في عام ١٩٩٠ قد كان من الأسباب التي أسهمت في تصلب مؤسسة MAGRIVI في مواقفها. ورأت جماعة التوتسي في زائير أن الدعم الذي قدمه الماريشال موبوتو إلى الرئيس هابياريمانا هو من نوع التسامح إزاء اعتداءات الهوتو في زائير.

جيم- الوضع الحالي للنزاعات

١- النزاع بين الهوتو والتوتسي في شمال كيفو

٣٤- إن قدوم ١,٢ مليون لاجئ رواندي منذ تموز/يوليه ١٩٩٤ أضاف عناصر جديدة إلى أعمال العنف المندلعة. ويوجد في صفوف هؤلاء اللاجئين عدد كبير من الأشخاص الذين اشتركوا في جريمة الإبادة الجماعية الرواندية. وجلب العديد منهم أسلحة وكمية كبيرة من الممتلكات التي اختلسوها من حكومة بلدهم، بما في ذلك سيارات أوتوبيس قدمتها للحكومة دول أجنبية، وهي الآن تسير بحرية في زائير كما لاحظ ذلك المقرر الخاص أثناء زيارتيه لهذا البلد (في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥).

٣٥- وقيل للمقرر الخاص إن تعاونية MAGRIVI، التي كان لها في السابق غايات تعاونية أو ثقافية قد أصبحت أو تقوّت كميليشيا معدة لغزو السلطة لصالح إثنيتها، بعد أن عملت بتعاون وثيق مع الإنتيراهاموي (أي الذين يهاجمون سوية). وهي تهدف إلى أن تنشئ، في نهاية المطاف، بلدا خاصا بها (hutuland) أي منطقة تسيطر عليها هذه الإثنية وتكون نظيفة عرقيا.

٣٦- وإذا كانت تعاونية MAGRIVI على خلاف مع الهاوندي قبل وصول اللاجئين، مع نوع من الحياد من جانب التوتسي، فقد اكتسبت منذ عام ١٩٩٤ طابعا آخر.

٣٧- وتفيد جميع الشهادات التي جمعتها عملية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في رواندا من أجل إعداد التقرير التمهيدي قبل وصول المقرر الخاص، كما تفيد الشهادات التي تلقاها هذا الأخير من اللاجئين الزائيريين في رواندا والمعروفين بصفة بانياجومبا في المنطقة الوافدين منها، تشير إلى أن العلاقة فيما بين البانياروندا قد تدهورت منذ أواسط عام ١٩٩٤، وانتقل النزاع الرواندي إلى زائير.

٣٨- وكانت ميليشيا الهوتو المعروفة باسم إنتيراهاموي هي المنفّذ الرئيسي لأعمال العنف.

٣٩- وحذر المقرر الخاص في تقريره الأول من خطورة هذه الميليشيا، مشيرا إلى صعوبة التعرف على أعضائها بسبب اندماجهم مع السكان المدنيين؛ وإنهم مسؤولون عن الجزء الأكبر من المجازر التي حصلت في رواندا؛ وإنهم موجودون في جميع مخيمات اللاجئين في زائير "وخاصة في موغونغا حيث يعتقد أن نسبة ٨٠ في المائة من الشباب تنتمي إليها"؛ وإنهم يمتلكون أسلحة نارية ومعدات اتصال وسيارات ويعارضون العودة الطوعية للاجئين إلى وطنهم وأنهم يفرضون آراءهم على بقية اللاجئين بالقوة (E/CN.4/1996/67، الفقرة ٩٦).

٤٠- ومنذ نشوء هذه الميليشيا، فإن مداخلاتها هي دائمة وتشمل عمليا كامل شمالي كيفو: ولهم حرية مطلقة في التنقل لأي جهة حتى أولئك الذين يسكنون في مخيمات اللاجئين التي خرجوا منها للتسلل إلى هوما، ومن هناك إلى القرى المتنازعة مثل روتشورو وماسيسي وضواحيهما، ويهاجمون التوتسي ويقولون لهم إنه يتوجب عليهم العودة إلى رواندا حيث هم في مراكز السلطة، أو إلى إثيوبيا التي يقال إنهم جاءوا منها. ويمتلكون أسلحة ومعدات عسكرية لا يعرفها الهوتو الزائيريون، وقد أنشأوا مخيم تدريب في كاتويي، على مقربة من غوما. ولا يستخدمون أسلحة نارية من عيار ضخم وحسب، بل أيضا هراوات مملوءة بالمسامير، وقد تمكن المقرر الخاص من تصوير الجروح الفادحة التي أصابت لاجئة في مخيم Petite barrière. ويعتمدون على معلومات استخبارية، إذ إنهم في العديد من الحالات يبحثون عن ضحاياهم على قوائم سبق إعدادها. ويبدو أن غايتهم هي التطهير الإثني، بغية ترك مناطق خالية من التوتسي، ولذلك يقتلونهم، ويحرقون منازلهم، ويسرقون مواشيهم، ويطردوهم أو يرغموهم بالقوة على اللجوء إلى رواندا وغيرها من البلدان. وتؤكد مصادر مختلفة جمعتها عملية حقوق الإنسان للأمم المتحدة في رواندا أو المقرر الخاص نفسه أن عناصر من الإنتيراهاموي قد تورطت في أفعال أكل اللحم البشري. واستمع المقرر الخاص إلى شاهد حضر شخصيا أفعال أكل اللحم البشري.

٤١- كما إن الشهود يتحدثون باستمرار عن مشاركة تعاونية MAGRIVI مع الإنتيراهاموي. والأسلحة التي حملها إلى زائير الهاربون من القوات المسلحة الرواندية توزع من جانب الإنتيراهاموي على تعاونية MAGRIVI. وتقول المصادر إن أشخاصا من إثنية الهوتو المعتدلة قد أرغموا أحيانا عديدة على المشاركة في عنف الميليشيات. وفي هذا الشأن، يشار إلى عدم تنفيذ ما جاء في إعلان القاهرة المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بشأن إبعاد "المرعبين" (E/CN.4/1996/66، الفقرة ٣٠)، ويتأكد ذلك بالمعلومات القائلة إن ٤١ منهم فقط قد أبعدوا إلى كينشاسا[٧].

٤٢- وإلى جانب العداوة التقليدية بين هذه الإثنيات في رواندا، يضاف الآن عامل جديد، ألا وهو أن المتطرفين الهوتو يتخوفون من أن يشكل التوتسي دعما لحكومة كيغالي في حال أقدموا على هجوم على وطنهم.

٤٣- وتجدر الإشارة إلى أن الضحايا ليسوا هم فقط التوتسي الذين جاءوا بصفة لاجئين في العقود الثلاثة الأخيرة، وليسوا فقط الزائيريين من أصل التوتسي ومن جنسية مشكوك فيها (الذين جاءوا بين عامي ١٨٨٥ و١٩٥٩). بل هم أيضا أولئك الذين سكن أسلافهم زائير منذ زمن بعيد، وسوف نعود إلى هذا الموضوع في وقت لاحق.

٤٤- ومن المهم أيضا الإشارة إلى أن وجود اللاجئين في زائير قد أدى إلى مفاعيل سلبية أخرى في المنطقة: في الاقتصاد، والأمن، والبيئة، مع زيادة العنف والعسكرة، وقد أشار إلى ذلك المقرر الخاص في تقريريه الأول (E/CN.4/1995/67، الفقرات ٩٧ إلى ١٠٣) والثاني (E/CN.4/1996/66، الفقرات ٤٥ إلى ٤٧).

٢- النزاع بين التوتسي وما يسمى "الإثنيات الأصلية"

٤٥- سجلت أيضا حوادث عديدة بين الباتوتسي وأعضاء إثنيات الهوندي والنوندي والنيانغا. وسبق القول إن ميليشيا MAGRIVI الهوتو قد اصطدمت أصلا ببعض الإثنيات الأصلية التي تمتلك السلطة السياسية. وكان حادث سوق نتوتو في آذار/مارس ١٩٩٣ وما نتج عنه من عواقب حادثا بين الهوتو والهوندي.

٤٦- وأدى قدوم اللاجئين الروانديين إلى عنف في المنطقة كلها، عزته الإثنيات الأصلية إلى البانياروندا دون تمييز.

٤٧- ونظم الشباب الباهوندي حرب عصابات معروفة باسم "ماي ماي" (ماء باللغة السواحيلية)، ولها سوابق إيديولوجية مع المجموعات الوطنية والماركسية التي ترقى إلى الستينات، مع مركبات سحرية هامة. وفيما يتعلق بالأولى، تجند الشباب الباهوندي في الميليشيات التي نظمها بيير موليلي (من أتباع باتريس إيميري لومومبا) في بداية الستينات، والذين انضم إليهم الفارون من القوات المسلحة الكونغولية بقيادة العريف موبوتو سيسي سيكو. وإزاء الفشل، تمركزوا في الأدغال وأخذوا يحضّرون للثورة. وفيما يتعلق بأفراد الفئة الثانية، فإنهم يعتنقون عناصر ثقافية ودينية وقبلية يدعون أنها تجعلهم لا يقهرون. ويتلقون تدريبا عسكريا مسارية. والتقى المقرر الخاص بعضو من ميليشيا ماي ماي، من إثنية الهوندي، والذي تجند

بعد الهجوم على دير موكوتو حيث قتل والده ووالدته وسبعة من أشقائه بالسواطير على يد الإنتيراهاموي، وقد هرب أخيرا ولجأ إلى رواندا. وقال إنهم يوشمون لدى تجنيدهم (وقد تأكد المقرر الخاص من ذلك) "لحمايتهم" وتجري المعارك تحت إشارات السحر: فإنهم يشربون أعشابا تدفع عنهم الموت؛ ولا يمكنهم الاغتسال بالصابون؛ ويذهبون إلى الحرب عراة أو مكتسين بالأعشاب؛ ولدى الهجوم يصرخون "ماي" لكي تتحول الرصاصات المعادية إلى ماء عندما تصيبهم؛ وتحظر عليهم العلاقة الجسدية مع النساء؛ ولا يجوز لهم أثناء المعركة التراجع، ولا حتى التطلع إلى الوراء؛ وغيرها من القواعد المماثلة. وتجدر الإشارة إلى أن إحدى هذه القواعد تقول "في الحرب، يجب عدم الهجوم إطلاقا على مدني، ويجب فقط حمايته". وتتأكد هذه الأقوال في جميع التقارير التي اطلع عليها المقرر الخاص.

٤٨- وأعداؤهم الرئيسيون هم الباهوتو، الذين هاجموا إثنيتهم منذ سنوات عديدة. وبلغ توحشهم درجة بحيث أن القوات المسلحة الزائيرية تخاف منهم وتهرب عوضا عن مواجهتهم.

٤٩- وللماي ماي أسماء أخرى مرتبطة بالمنطقة التي ينتمون إليها، مثلا إنجيليما ماي ماي وهي المعروفة أكثر من غيرها، أو بنجيريما ماي ماي.

٥٠- وحصلت أيضا مواجهات خطيرة بين الماي ماي والباتوتسي، حيث أنهم أيضا من البانيارواندا. ويظهر أن الباهوندي المتقدمين بالسن يحتفظون بشعور معاد للبانيارواندا، بينما الذين أصغرهم سنا المنتمين إلى ميليشيات نغيليما قد دافعوا مرات عديدة عن التوتسي ضحايا العنف الهوتو. وهذا ما أكده للمقرر الخاص أحد أعضاء هذه الميليشيات اللاجئ حاليا في أوموبانو، رواندا.

٥١- وفي مخيم Petite Barrière قال بعض اللاجئين إنهم لوحقوا في واليكالي من جانب الماي ماي، وأضاف أحدهم أنهم "يعملون بالاتفاق مع الإنتيراهاموي". ومهما يكن من أمر، فإن الغالبية الكبرى لم تشك من سلوكهم، وفي الواقع فإنه يوجد بين اللاجئين بعض النغليميما ماي ماي. ويوجد في هذا المخيم ٢٥ لاجئا على الأقل الذين ليسوا توتسي بل هوندي، وقد هربوا أيضا بسبب الاضطهادات التي يقوم بها الإنتيراهاموي وMAGRIVI في زائير.

٣- النزاعات بين الأصليين والقوات المسلحة الزائيرية

٥٣- إن وجود القوات المسلحة الزائيرية أو تغاضيها إزاء الهجمات التي شنها الإنتيراهاموي ضد التوتسي وضد السكان الزائيريين عامة قد حمل الماي ماي على القيام بردة فعل ضد تلك القوات.

٥٤- كما سجلت نزاعات بين إثنيات معروفة بأنها "أصلية"، المعارضة تقليديا لنظام الماريشال موبوتو والقوات المسلحة الزائيرية. وقد حصل ذلك بنوع خاص في الحالات التي دافعت فيها الأولى عن المحاصرين الزائيريين التوتسي.

٥٥- وبذلت الحكومة الزائيرية بعض الجهود لتجنب الحوادث، وقد عرفت بعمليات كيميا (الهدوء في اللغة السواحيلية) ومباتا (صفعة)، ولكن، حسب علم المقرر الخاص، لم تعرب أبدا السلطات الزائيرية عن موقفها النهائي ضد إنشاء "هوتولاند".

٥٦- وعملية كيميا التي عهد بها إلى حوالي ٨٠٠ عضو من القوات المسلحة الزائيرية ومصلحة العمل والاستخبارات العسكرية ((Service d'Action et des Renseignements Militaires (SARM) قد بدأت في آذار/مارس ١٩٩٦ وتمكنت، في مرحلة أولى، من فرض الهدوء في منطقة ماسيسي التي سبق إخلاؤها من التوتسي الذين شردوا إلى أماكن أخرى من جراء أعمال الإنتيراهاموي وMAGRIVI. وبالتالي، وجهت العملية إلى تجريد جميع الميليشيات من أسلحتها، وفي الواقع وجهت أساسا ضد الماي ماي.

٥٧- ولكن النقص في الإعداد والمعدات وعدم دفع أجور أعضاء القوات المسلحة الزائيرية المشتركين في العملية حملت هؤلاء على الاشتراك في أعمال نهب وسلب وارتكاب حرائق، ولا سيما في قرى كانيابايونغا ووواليكالي وساكي وفيتسومبي وبيني ولوبيرو. وبالإضافة إلى ذلك فإن الإرهاب الذي نشره نغيليما ماي ماي حمل بعض الجنود على الفرار، بينما قتل العديد منهم. واضطرت قيادة القوات المسلحة الزائيرية العليا على الاعتراف بفشل عملية كيميا.

٥٨- ولهذا السبب، جرى تنظيم عملية مباتاالتي ضمت في الأساس أعضاء من مصلحة SARM ومن الشعبة الخاصة الرئاسية ((Division Spéciale Présidentielle (DSP) (E/CN.4/1995/67، الفقرتان ٦٨ و٦٩) الموجهة مباشرة ضد نغيليما ماي ماي. وأعلن اللاجئون الذين استجوبوا في مخيم Petite Barrière سواء من قبل عملية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في رواندا أو من قبل المقرر الخاص أن هجوم الإنتيراهاموي في كيتشانغا بتاريخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ مارست الشعبة الخاصة دورا إيجابيا وحاميا للضحايا.

٥٩- ولكن، في نهاية المطاف، كانت العملية فاشلة. ففي ١١ أيار/مايو ١٩٩٦ أدى عملها في فيتشومبي إلى مقتل ٣٠ شخصا، بينما كان الموتى حوالي ٢٠ في كانيابايونغا في ٤ حزيران/يونيه، وفقا لما أعلنته عدة منظمات غير حكومية وطنية ودولية قائمة في غوما (زائير) والتي قابلت المقرر الخاص في غيسينيي. واجتمع المقرر الخاص بشاهدة، هي امرأة هوندي ضحية الإنتيراهاموي الذين جاءوا من مخيم اللاجئين في موغونغا وقتلوا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، زوجها وثلاثة من أولادها وأحرقوا منزلها. وبالتالي لم تشاطر الرأي الإيجابي المتعلق بالنجاح المحقق في كيتشانغا وقالت "... إن القوات المسلحة الزائيرية قد حمتنا، ولكن رشتها في وقت لاحق ميليشيات إنتيراهاموي فتحولت إلى عدوة لنا، وقد كان ذلك ممكنا لأنها لم تكن لديها الوسائل ولا الراديو ولا الشجاعة لمواجهتها".

٤- بعض أفعال العنف التي حصلت في عام ١٩٩٦

٦٠- أُبلغ المقرر الخاص من جانب لاجئين زائيريين، ومنظمات إنسانية، وتقارير مختلفة، بأعمال عنف تسببت في عدد كبير من الضحايا والجرحى واعتداءات على الأمن والملكية وعلى انتهاكات لحقوق أخرى وتشريد أشخاص، وقد حصلت في عام ١٩٩٦. ويأسف المقرر الخاص لكون قائمة الأفعال قد تحتوي على

أخطاء، ويعود ذلك جزئيا لعدم تعاون حكومة زائير، التي لم تسمح للمقرر الخاص بزيارة البلد مما منعه من الوقوف على شروحها. ومن جهة أخرى، فإن العديد من الأحداث تعود صراحة إلى ذات الأفعال، ولكنها تختلف في بعض النواحي الجوهرية وفي بعض التفاصيل. وقد فرض ذلك تحفظا خاصا في انتقاء الشهادات المجمعة وفي السوابق التي جرى درسها.

٦١- وبالإضافة إلى ما جاء ذكره في فقرات سابقة، فإن بعض هذه الأفعال هي التالية:

(أ) ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦: هاجمت ميليشيات ماي ماي وسط بيبوي، حيث قتلت ما لا يقل عن ١٠ بانيارواندا. وفي الليل، قامت ميليشيات إنتيراهاموي بردة فعل أحدثت وفاة هوندیين عديدين. ويبدو أن الإنتيراهاموي كانوا يشكون بأن بعض الهوتو هم خونة، إذ قتل بعض أفراد إثنيتهم؛

(ب) شباط/فبراير ١٩٩٦: هجوم ميليشيات الهوتو على ساكي، حيث يشكل الهوندیون الغالبية. واضطر العديد من السكان الأصليين على اللجوء إلى غوما؛

(ج) ٤ آذار/مارس ١٩٩٦: أحرقت ميليشيات الهوتو منازل التوتسي في بوكومبو وقتلت ما لا يقل عن ١٠ أشخاص؛

(د) آذار/مارس ١٩٩٦: هجمت ميليشيات الإنتيراهاموي على فريق من المشردين التوتسي والهوندي الذين كانوا قد لجأوا إلى رعية مويزو. وأطلقت النار على أشخاص كانوا يساعدون المشردين؛

(هـ) ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦: هجوم الماي ماي على كاتيكو (واليكالي)، تبعه هجوم آخر على ميريجي. ولم يذكر عدد الضحايا، ولكن اضطر العديد من الأشخاص إلى الفرار؛

(و) ٩ إلى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٦: في بويتو، ادعى مقاتلون هوتو بأن ستة من أعضائهم قد اختفوا، وهددوا التوتسي والنوندي ثم هاجموا قرية بيشوشا، واتجهوا في وقت لاحق إلى ماشانغو واعتقلوا رئيس القرية وقتلوه، ثم أخضعت جثته لأفعال أكل اللحم البشري. وقتل ثمانية أشخاص جميعهم من التوتسي واعتنى بهم كاهن رعية بيرامبيزو؛

(ز) ٢٧ و٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦: هاجم البانجيريما ماي ماي قرية في لوبيرو وسرقوا ماشية التوتسي؛

(ح) ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦:في كانيابايونغا، حصل هجوم على الدرك. وبالإضافة إلى القتلى، هرب حوالي ٣ ٠٠٠ شخص؛

(ط) نيسان/أبريل ١٩٩٦: هجوم الناندي على بانيارواندا في لوبيرو، لوضع اليد على أملاكهم وماشيتهم. وردا على ذلك، طرد الهوتو الناندا من رويندي. ولم يحدد عدد القتلى، علما بأنه قيل إنه بلغ عدة عشرات؛

(ي) ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦: هاجم الإنتيراهاموي وسط كيتشانغا (ماسيسي)، طوال ٦ ساعات مما أدى إلى عدد كبير من القتلى، بمن فيهم كولونيل في القوات المسلحة الزائيرية، وحرقوا المنازل وسرقوا الماشية. وفي هذه الحالة، عملت القوات المسلحة الزائيرية بصورة سليمة لرد العدوان. وقالت مصادر أخرى إن السبب كان النغيليما، وذكرت رقم ٢٥٠ قتيلا؛

(ك) ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦: طرد الجنود الزائيريون ٩٥٠ بانيارواندا حتى الحدود الرواندية، في سيارات أوتوبيس كان الهوتو الروانديون اللاجئون قد حملوها معهم في عام ١٩٩٤. ومقابل النقل، استوفى أعضاء القوات المسلحة الزائيرية مبلغا يعادل ١٢ دولارا أمريكيا من كل شخص مطرود، ومن بينهم العديد من الأشخاص الذين كان أسلافهم يقطنون زائير منذ قبل عام ١٨٨٥؛

(ل) ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦: هاجمت ميليشيات إنتيراهاموي القادمة من تونغو قرية كيتشانغا حيث صدتها ميليشيات الهوندي. ووقع العديد من القتلى من الجانبين أثناء الاصطدامات؛

(م) ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦: هجمت ميليشيات إنتيراهاموي على معقل ساكي الهوندي. وقتلت على الأقل ثلاث نساء وجرح آخرون عديدون، فضلا عن اثنين من الرهائن أخذهما المهاجمون، الذين كان في عدادهم جنود من القوات المسلحة الزائيرية. وتقول مصادر أخرى إن عدد القتلى قد جاوز العشرة؛

(ن) ١١ أيار/مايو ١٩٩٦: قتل حوالي ٣٠ شخصا في هجوم على فيتشومبي؛

(س) ١٢ أيار/مايو ١٩٩٦: طوّق وهوجم على يد الهوتو الأصليين والإنتيراهاموي وMAGRIVI دير موكوتو حيث كان آلاف التوتسي الزائيريين قد لاقوا ملجأ. وحصل الهجوم بالأسلحة النارية، والسواطير والعصي المكسية بالمسامير والقنابل اليدوية. ويتراوح عدد القتلى، حسب المصادر، بين عدة عشرات وأكثر من ٧٠٠. ووجدت بعض الجثث في بحيرة قريبة. وجرح العديد بطلقات نارية. وأبلغ عن أفعال أكل اللحم البشري وقطع أعضاء الجثث. وعرض المهاجمون أجزاء من الجسد البشري كغنائم حرب. وتمكن بعض الناجين من الفرار والوصول إلى مدينة كيتشانغا حيث مكثوا عدة أيام. ويقول الشهود إنهم لاقوا مساعدة من ميليشيات الهوندي وبعض الجنود الزائيريين من ذوي النية الحسنة، وكذلك من تاجر لبناني. ولكنهم يؤكدون "أن كل شيء قد تم كما لو لم يكن في البلد أي سلطة"؛

(ع) أيار/مايو ١٩٩٦: في غيهوندو، بويتو، أحرق تحالف MAGRIVI - إنتيراهاموي منازل التوتسي والهوندي الذين لجأوا إلى إيكوبوا (واليكالي) مما أدى إلى ردة فعل النغيليما الذين هاجموا الأولين في الكنيسة البروتستانتية في سينغا. وأشارت بعض المصادر إلى حصول مقتل حوالي ٥٠٠ شخص. وحصلت مجازر أخرى من جراء ردة فعل تحالف الهوتو؛

(ف) ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦: قرب هوما، هوجم وقتل ثلاثة جنود زائيريين كانوا يشتركون في عملية كيميا، وذلك على يد أعضاء في ميليشيا نغيليما ماي ماي، في رويندي، في مرتع فيرونغا. وأكد أن القوات المسلحة الزائيرية قد هربت خوفا. ولدى اطلاعها على النبأ، أرسلت السلطات إلى المنطقة وحدتين عسكريتين مدججتين بالسلاح بغية الهجوم على النغيليما؛ ولكن في النهاية تم الهجوم في ذلك اليوم وفي الأيام التالية على السكان المدنيين من النيانغا والهوندي. وأبلغ عن وقوع "العديد" من القتلى، بمن فيهم ١١ جنديا، إضافة إلى أعمال النهب والحرائق؛

(ص) من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦: انتقاما لأحداث فيرونغا، قام عسكريون بتظاهرات بالأسلحة النارية في مدينة غوما، مما أدى إلى اصطدامات عنيفة مع السكان المدنيين. وكانت الحصيلة خمسة قتلى مدنيين واثنين من العسكريين وعددا كبيرا من الجرحى؛

(ق) ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦: وقعت مواجهة في كيانيابايونغا أدت إلى مقتل حوالي ٤٠ شخصا. وحسب أقوال العديد من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، كانت المسؤولية الكبرى عن الحوادث تقع على القوات المسلحة الزائيرية؛

(ر) ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦: قتل بين ٢٨ و٤٠ شخصا في كمين نظمه على ما يبدو الإنتيراهاموي في بوانانغا. وبدأ تنظيم الحادث قبل عدة أيام إذ قام تاجر غني هوتو وابنه بالتوجه إلى مخيمات اللاجئين في كاتالي وموغونغا لتجنيد الإنتيراهاموي الذين وزعوا الأسلحة على الهوتو في المنطقة. وبعد الهجوم، عرض الهوتو رؤوسا مقطوعة من أجسام الضحايا؛

(ش) ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦: في تشومبا (روتشورو)، قتل ٣٠ شخصا في هجوم من السكان التوتسي في مرتفع فيرونغا؛

(ت) ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦: أدى هجوم الهوتو على كيتشانغا إلى مقتل عدد كبير من الأشخاص؛

(ث) ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦: شن هجوم على الفصيلة الزائيرية في مخيم كيبومبا، حيث قتل مقدم كان يقوم بالتحقيق في تسللات الجيش الوطني الرواندي ((Armée Patriotique Rwandaise (APR)). وأدى الحادث إلى موجة من الانتقامات قامت بها القوات المسلحة الزائيرية ضد المنظمات الإنسانية لمجرد تصريح أحد الشهود الذي قال إنه سمع شخصا "يتكلم بالإسبانية"؛

(خ) ١ تموز/يوليه ١٩٩٦: اعتقل المواطن الإسباني أدولفو فابريغاس، منسق وكالة إنسانية في غوما، على يد عسكريين زائيريين من الفصيلة التي تتقاضى أجرها من منظمة الأمم المتحدة[٨] قرب مخيم كيبومبا، وأخضع لضرب مبرح أثناء احتجازه لمدة ٢٤ ساعة في حضور رئيس المخيم. وأدى ذلك إلى كسر اثنين من أضلعه، وحظر عليه الاتصال بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

(ذ) ١ تموز/يوليه ١٩٩٦: اعتقل متعاون آخر من أمريكا الشمالية وأخضع للاستجواب من جانب الفصيلة لمدة ثلاث ساعات؛

(ض) ٢ تموز/يوليه ١٩٩٦: احتجز موظف من الجنسية البلجيكية تابع لبرنامج من الاتحاد الأوروبي، قرب مخيمات اللاجئين في كاتالي وكاهيندو، وضرب على وجهه من جانب جندي في الفصيلة وأطلق سراحه في اليوم التالي؛

(ظ) ٣ و٤ تموز/يوليه ١٩٩٦: هجوم الهوندو على كاجاغاري، ونغاجو، وروجيبيشي.

ثالثا - مسؤولية الدولة الزائيرية

٦٢- تكرس المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية - الذي أصبحت دولة زائير طرفا فيه - الواجب الدولي للدول في احترام وضمان الحقوق المعترف بها في هذا الصك لجميع الأفراد الموجودين على أراضيها والخاضعين لولايتها. ويضاف أن الواجبات المتعلقة بالاحترام والضمان يجب أن تتم دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسيا كان أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب.وأخيرا، "تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد، إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل فعلا إعمال الحقوق المعترف بها في هذا العهد، بأن تتخذ، طبقا لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا العهد، ما يكون ضروريا لهذا الإعمال من تدابير تشريعية أو غير تشريعية".

٦٣- ويرى المقرر الخاص ان حكومة زائير، في الأفعال المعروضة في الفصل الثاني، لم تف بالواجبات الثلاثة الأساسية التي تفرضها عليها الأحكام المشار إليها.

ألف- انتهاك واجب احترام الحقوق المعترف بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

٦٤- يرغب المقرر الخاص في إبراز ثلاثة مجالات لم تف الدولة فيها بواجباتها:

١- التحريض على العنف وعلى الكراهية العرقية أو الوطنية

٦٥- إن مطران غوما، المونسينيور فوستين نغابو، هو محق بكل تأكيد عندما أشار في بلاغه الصادر في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، والذي حصل في وقت لاحق، أي في ٢ أيار/مايو، على دعم من جميع مطارنة كيفو (بوكافو، وبوتمبو - بيني، وأوفيرا، وكازونغو)، عندما يؤكد "أن السلطة، التي يجب عليها أن تحمي ضحايا العنف، تبدو، على العكس، أنها ترغب في تأجيج النار".

٦٦- وتؤكد الأفعال، مع الأسف، هذا التقدير. وقد سبق، في شهر آذار/مارس ١٩٩٣ أن أعلن حاكم شمال كيفو في ذلك الوقت، كالومبو مبوهو جان بيير، أنه يجب على السكان الأصليين أن يتلقوا دعم القوات المسلحة الزائيرية لإبادة البانيارواندا.

٦٧- وأعلن رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الزائيرية، الجنرال إيلوكي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أن النيانغا والتيمبو والناندي هم على حق عندما يطردون البانيارواندا.

٦٨- وأكد الحاكم الحالي لشمال كيفو، كريستوف موتوموبندا، في أيار/مايو ١٩٩٥ أنه "يجب علينا أن نهاجم ونهاجم المهاجرين الوافدين الآن"، وفي وقت لاحق، في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، قال لمجموعة من ٩٧٣ توتسيا زائيريا مشردين في غوما، إنه "... إذا لم يرغبوا في الرحيل فلا يمكن أن يكفل لهم الحياة"، مضيفا أن "لهم الخيار بين الطرد أو الموت". وفي ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أكد أنه لا يوجد "توتسيون زائيريون بين العائدين..."، ويجب عليهم جميعا الرحيل. وأقصى المطران الكاثوليكي لتدخله في شؤون الحكومة، مشيرا إلى رسالة المونيسنيور نغابو.

٦٩- وهناك المزيد: إن وزير الشؤون الاجتماعية، لومبولومبو ديزيري، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي، سيكيمونيو وا ماغانغو، وهذا الأخير هو من الهوتو وأحد مؤسسي تعاونية MAGRIVI، توجها إلى شمال كيفو مع فريق من البرلمانيين في أواخر آذار/مارس وجاءت تصريحاتهم، عوضا من الدعوة إلى السلم، معتبرة بالإجماع أنها تحث على التطهير الإثني.

٧٠- وفي ذات المعنى، يجب الإشارة إلى رسالة سفير زائير لدى الأمم المتحدة، الذي أكد فيها أن الكينيارواندية ليست لغة زائيرية، بل لغة الروانديين الذين نقلهم الاستعمار منذ عام ١٩٢٩، والذين لم يرغبوا أبدا الاندماج مع السكان المحليين.

٧١- إن هذه المواقف تتعارض مع إعلان القاهرة المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الذي أطلق فيه رؤساء الدول، بمن فيهم الماريشال موبوتو، والوفود الحاضرة نداء إلى المجتمع الدولي للتنديد بقوة بإيديولوجيا الإبادة الجماعية الإثنية والسياسية في بلدانهم من أجل الفوز بالسلطة واحتكارها.

٧٢- وبالإضافة إلى ذلك، قيل للمقرر الخاص إن وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء كاماندا وا كاماندا، فضلا عن الحاكم موتوموبيندا، قد زارا كانيابايونغا في ٣١ آذار/مارس، وفي اليوم التالي ازداد العنف وطرد التوتسي من المنطقة. ويسجل المقرر الخاص هذه الواقعة لأن مصادر مختلفة قد أشارت إليها، على الرغم من أن ليس لديه نص ما عبر عنه الوزير كاماندا. وما يعرفه المقرر الخاص شخصيا عن الوزير كاماندا يحمله على الاعتقاد بأن الأمر ربما يتعلق بتصادف لا بتحريض.

٧٣- ومع الأسف، فإن هذا التحريض على الكراهية العرقية أو الوطنية لا يصدر فقط عن السلطات التنفيذية، بل إنه الطابع ذاته للتحريض الذي يتميز به اتفاق المجلس الأعلى للجمهورية، البرلمان الانتقالي

(HCR-PT) المؤرخ في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الذي أشار إليه المقرر الخاص في تقريره الثاني (E/CN.4/1996/66، الفقرتان ٢٧ و٢٨).

٧٤- وللطبقة السياسية بصورة عامة، ولبعض قطاعات المجتمع المدني، موقف خطير من الرفض تجاه البانيارواندا، وقد أشار إليه المقرر الخاص في الفقرات ٢٦، و٢٩، و٣٣ إلى ٣٥، و١٢٣ من التقرير الثاني (E/CN.4/1996/66).

٢- المشاركة المباشرة لقوات الجيش والأمن

٧٥- يشير جميع الشهود وتقارير المنظمات الحكومية الدوليةو غير الحكومية صراحة إلى مشاركة القوات المسلحة العسكرية وقوات الأمن في الاعتداءات على الحياة وفي أفعال السلب والحرائق، وقد أشار المقرر الخاص إلى ذلك في تقريريه الأولين[٩]. والجديد في الأمر هو اشتراكها في طرد الزائيريين من البلد.

٧٦- واتخذت القوات المسلحة الزائيرية في النزاعات موقفا صريحا إلى جانب الإنتيراهاموي والميليشيات الهوتو، وقد فشلت فشلا تاما جهود الحكومة المركزية لإعادة النظام عبر عمليتي كيميا وإمباتا، وفقا لما جاء في الفقرات ٥٥ إلى ٥٩ أعلاه. حتى إنه توجد شهادات تؤكد أن الميليشيات الإنتيراهاموي تدفع للعسكريين ليشتركوا في الهجمات أو، على الأقل، ليحموها أثناءها. وهذا ما حصل في الهجمات على قريتي كانيي ولواشي.

٧٧- وقد زاد وجود القوات المسلحة الزائيرية في انعدام الأمن بسبب التجاوزات التي ترتكبها ضد السكان المحليين، والتواطؤ مع العنف الذي يقوم به الهوتو ضد التوتسي والهوندي.

٧٨- كما اتـُهمت القوات المسلحة الزائيرية بالقيام بدور نشط في أعمال التشريد الداخلية وضد التوتسي الزائيريين، بما عرف بعملية البن (Opération Café). وتتراوح المشاركة بين التهديد المباشر في حال البقاء في البلد، حتى أعمال التوقيف والنقل في سيارات الأوتوبيس التي يستخدمها العسكريون انطلاقا من عدة قرى حتى غوما، أو مباشرة حتى الحدود. وتستخدم في هذه العمليات سيارات الأوتوبيس التي تملكها دولة رواندا، والتي جلبها معهم اللاجئون من هذا البلد إلى زائير. ويفرض أعضاء القوات المسلحة الزائيرية على ضحاياهم دفع مبلغ من المال (يتراوح بين ما يعادل ١٢ أو ١٥ دولارا أمريكيا) لنقلهم حتى الحدود مع رواندا.

٧٩- وقد شكا اللاجئون في مخيمات أوموبانو من فعل يتسم بخطورة خاصة، هو أن العسكريين الزائيريين، سواء كانوا من أعضاء القوات المسلحة الزائيرية أو من أعضاء SNIP، يسحبون بطاقات الهوية من الذين يطردونهم إلى الحدود، مما يحول دون عودتهم إلى زائير. وقيل إن هذا الفعل قد تكرر في مناسبات عديدة بين شهر آذار/مارس وشهر حزيران/يونيه ١٩٩٦. ولكن هناك اتهام آخر لم يكن بالإمكان التحقق منه، يقول إن بطاقات الهوية هذه تسلـَّم في وقت لاحق إلى أعضاء تعاونية MAGRIVI أو إلى ميليشيات إنتيراهاموي التي لا تملك الجنسية الزائيرية، مما يؤدي إلى اندماج محلي غير شرعي مع إمكانية الحصول على الأرض، وحتى على حق التصويت في الانتخابات المقبلة.

٨٠- والاستثناء الوحيد المعروف هو الذي جاء ذكره في هجوم الإنتيراهاموي في كيتشانغا بتاريخ ٨ نيسان/أبريل، والذي مارست فيه الشعبة الخاصة الرئاسية (DSP) دورا حاميا للضحايا. (انظر الفقرات ٥٨ و٥٩ و ٦١ أعلاه).

٣- إفلات المشتركين من العقاب

٨١- هناك شكل ثالث من عدم التقيد بالحقوق المعترف بها في العهد، ألا وهو ضمان الإفلات من العقاب الذي يتمتع به أعضاء القوات العسكرية والأمنية الزائيرية. وأكد المقرر الخاص في تقريره الثاني أن الإفلات من العقاب هو تحريض صريح على إساءة استعمال السلطة، والنهب، والسرقة[١٠]، وهو مفهوم يتمتع بكامل قوته ويدخل ضمنيا في كامل هذا التقرير.

باء- انتهاك واجب ضمان الحقوق المعترف بها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

٨٢- يجب على الدول ألا تكتفي بعدم انتهاك حقوق الإنسان. ويفرض عليها العهد واجب ضمان ممارستها وحماية الأشخاص[١١].

٨٣- وبعد الزيارة موضع هذا التقرير، فإن انطباع المقرر الخاص هو أنه، بالإضافة إلى أفعال التحريض او المشاركة أو ضمان الإفلات من العقاب، فإن الموقف الأساسي للسلطات السياسية والعسكرية الزائيرية هو عدم الاهتمام بالعنف بين الإثنيات الذي يحصل على مرأى من الجميع: "... حصل كل شيء كما لو لم يكن في البلد أي سلطة..."، هذا ما قالته لاجئة في رواندا.

٨٤- وتشير التقارير إلى أن "... العسكريين يفضلون البقاء في ثكناتهم" تجاه نداءات الحماية التي يطلقها السكان. وفي أحيان أخرى، يضاف التواطؤ إلى عدم الاكتراث: "... اذهبوا إلى رواندا..."، هذا ما قاله العسكريون لضحايا الإنتيراهاموي، بينما كانت تجري أعمال السلب والنهب.

٨٥- وقد برز هذا الموقف منذ زمن بعيد، وتجدر الإشارة إلى أن تعاونية MAGRIVI قد عملت بتغاض أو بعدم كفاءة من جانب الحكومة لمنع أنشطتها غير الشرعية منذ عام ١٩٩٠ (انظر الفقرة ٣٣ أعلاه).

٨٦- ومن وسائل الحماية التي من شأنها وضع حد للنزاعات، يمكن أن تكون على سبيل المثال: وضع حد للإفلات من العقاب فيما يتعلق بالقوات المسلحة الزائيرية ودوائر الأمن؛ والإبعاد الفعلي للذين يثيرون الرعب، وفقا لاتفاق القاهرة؛ وإضفاء الطابع المهني على القوات المسلحة الزائيرية، وحل تعاونية MAGRIVI، وصرف الموظفين العاملين الذين يحرضون على الكراهية العرقية أو الوطنية؛ والتجريد الكامل من السلاح لمخيمات اللاجئين ولمليشيات إنتيراهاموي وغيرها من الميليشيات. وإن عدم اعتماد هذه التدابير يشكل مخالفة لواجب الضمان، إذ يرى المقرر الخاص أن لا شك في أن غياب الدولة قد كان سببا للانتهاكات التي حصلت.

٨٧- ويشير المقرر الخاص، كما فعل ذلك في تقريريه السابقين، إلى جهود رئيس الوزراء كينغو الرامية إلى حل هذه النواقص، طالبا مساعدة أعضاء القوات المسلحة الزائيرية، ولكن عدم انضباطهم ونقص المعدات قد أديا إلى تأزيم النزاعات.

٨٨- والرئيس موبوتو، الذي توصل إلى إضفاء السلم في البلد في الستينات وحتى في عام ١٩٩٣، لا يبدو الآن مستعدا إلى أخذ المبادرة في عملية إقامة السلم.

٨٩- إن عدم اكتراث الحكومة يشكل دون شك خطرا على العملية السياسية: فقد أكد وزير الداخلية كاماندا وا كاماندا في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ أن الانتخابات المقررة لعام ١٩٩٧ قد تلغى إذا لم يتوقف العنف.

جيم- انتهاك واجب عدم التمييز

٩٠- تستند جميع الأفعال الواردة في هذا التقرير على تشريع ومواقف وأعمال قائمة على التمييز.

٩١- ويجري تمييز البانيارواندا بسبب أصل أسلافهم، الذين يعزى إليهم طابع عدم التأصل في زائير، على الرغم من أن الجنسية قد اعترف بها لهم منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٨١. ولهذا السبب، ينكر لهم أحد حقوق الإنسان في الحصول على جنسية، ويحرمون من أملاكهم، ويشردون من منازلهم، ويطردون إلى أرض أجنبية.

٩٢- ولكن التمييز قائم بحد ذاته منذ اللحظة التي لا يعامل فيها جميع البانيارواندا بذات المعاملة: فلأسباب إثنية، يصار إلى تمييز أولئك المنتمين إلى إثنية التوتسي من جانب المنتمين إلى إثنية الهوتو، فضلا عن موظفي الدولة الزائيرية التي تبدو أيضا أنها مهتمة بتكووين "هوتولاند".

٩٣- إن هذه التشريعات والمواقف والأفعال هي، بحد ذاتها، مخالفة للواجبات التي تتحملها الدولة بمجرد انتمائها إلى العهد، لأنها تشكل اعتداءات على المساواة والكرامة والطبيعة لجميع أعضاء الأسرة البشرية، ولا تستند إلى فوارق شرعية التي هي طبيعية بين الأشخاص (السن، الجنسية، الدروس، إلخ).

رابعا- الحقوق الرئيسية التي تمت مخالفتها

٩٤- إن الواجبات المنصوص عليها في الفقرتين ١ و٢ من المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تهدف إلى جعل حقوق الإنسان المنصوص عليها فيهما فعلية، أي غير باطلة وخيالية ونظرية. وتؤدي مخالفتها إلى عدم احترام الحقوق التالية على الأقل:

(أ) الحق في الحياة

٩٥- أدت الأفعال الموصوفة في هذا التقرير إلى مقتل ما يتراوح بين ٠٠٠ ٦ و٠٠٠ ٤٠ شخص في السنتين الأخيرتين، حسب مختلف المصادر. وليس من السهل في زائير أن يجري على وجه التحديد حساب الاعتداءات ضد الحق في الحياة وغيره من الحقوق، إذ أن المصادر تتباين إلى حد بعيد، ولكن العديد من اللاجئين الذين تمت مقابلتهم في رواندا والقادمين من مدن وقرى مختلفة جدا، قد أعلنوا أنهم رأوا مرارا "المئات من الجثث".

(ب) الحق في السلامة الجسدية والعقلية

٩٦- رأى المقرر الخاص بأم عينيه آثار الضرب الذي أخضعت له لاجئة زائيرية في أوموفانو بواسطة عصى مجهزة بمسامير (انظر الفقرة ٤٠ أعلاه)، كما تلقى شهادات عن اعتداءات عديدة على السلامة الجسدية والعقلية للأشخاص، وعزيت إلى أعضاء القوات العسكرية الزائيرية، والإنتيراهاموي، وميليشيات الهوتو. كما إن النغيليما ماي ماي قد ارتكبوا اعتداءات ذات طبيعة مماثلة، بقيت جميعها دون عقاب.

٩٧- ولكن، بالإضافة إلى ذلك، أتيحت للمقرر الخاص فرصة التثبت من أن ممارسة التعذيب ضد الأشخاص المتهمين بجرائم عادية لا تزال سارية المفعول في زائير، دون أي علاقة مع المشاكل القبلية أو الإقليمية التي كانت الموضوع الخاص لهذا التقرير. وهكذا، تمكن من التأكد شخصيا من عقابيل التعذيب في حالات نديكومفينايو نتاموتورانو، ونزامبازوموتيميي سيبوريكوكو، ونيميكتوري هابوماما، وديتوماما شارل، وبيزاغوينا داغوميمانا، ون. نزابولوندا، وهم محتجزون أيضا في مركز الاحتجاز ETAG في رواندا. وجميعهم من الجنسية الزائيرية من إثنية الهوتو وقد احتجزوا في شهر أيار/مايو في زائير بجرم سرقة ماشية ارتكبت في وطنهم. وبعد تعذيبهم، طردوا إلى رواندا، وهو بلد ليس لهم أي علاقة به، وحيث ما زالوا محتجزين.

جيم- الحق في الجنسية

٩٨- رأينا أن البانيارواندا الذين قدموا بين عام ١٨٨٥ وعام ١٩٦٠ قد اعتبروا زائيريين حتى عام ١٩٨١، حيث حرموا من الجنسية وبقوا عديمي الجنسية. ويجب الإضافة أن قانون عام ١٩٨١ تبرر بخيار سياسي من اللجنة المركزية للحركة الشعبية من أجل الثورة، أيام الحزب - الدولة.

٩٩- ولكن، وبالإضافة إلى ذلك، طرد العديد من المتحدرين من الذين سكنوا أراضي الكونغو منذ قبل عام ١٨٨٥، إذ اعتبروا أجانب.

١٠٠- وما زال جميع هؤلاء في وضع عديمي الجنسية ليس فقط بسبب طبيعة الأحوال (لأنهم لم يقطنوا، لا هم ولا أسلافهم، في رواندا، ولم يكن لهم أبدا الجنسية الرواندية)، بل أيضا من جراء بيان صريح صادر عن حكومة كيغالي في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ الذي لا يعترف بهم كمواطنين. ويؤكد ذلك ما ورد في تقرير المقرر الخاص الثاني الذي جاء فيه أن الاعتراف بالبانيارواندا بصفتهم زائيريين لا ينتهك الصك الدستوري

الانتقالي الصادر في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، والذي تنص المادة ٧-٢ منه على حظر الجنسية المزدوجة، إذ إن الأشخاص الذين هم من أصل رواندي ليس لهم أي جنسية (E/CN.4/1996/66، الفقرة ١٣٠).

١٠١- وفي هذا الشأن، فإن موقف الأساقفة الكاثوليك في كيفو جدير بالثناء إذ إنهم يؤكدون أن الزعم بأن البانيارواندا ليسوا زائيريين هو مجرد قول كاذب.

١٠٢- وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ المقرر الخاص مع القلق أن المادة ١١ من مشروع قانون حديث بشأن التعداد الضروري للعملية الانتخابية[١٢] ينص على أن الجنسية الزائيرية تثبت، من ضمن إجراءات أخرى، بموجب "بطاقة الهوية للمواطنين"، مما يؤزم مشكلة سحب هذه البطاقة من الذين طردوا. وإذا تم تزوير هذه البطاقات بمجرد تغيير الصورة الفوتوغرافية وتسليمها إلى اللاجئين الهوتو في زائير، فسيفسح في المجال لهؤلاء بالانتخاب زورا.

دال- الحق في العيش في الوطن

١٠٣- بدأ وصول اللاجئين إلى زائير في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وكان عددهم قد بلغ ٢٠٠ ١ لاجئ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتقول مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن اللاجئين الزائيريين في رواندا، الذين قدموا بوسائلهم الخاصة والذين طردوا بالقوة (عملية البن)، قد كانوا ٦٢٥ ١٢ لاجئا في مخيم أوموبانو و٨٤٩ لاجئا في مخيم نكاميرا بتاريخ ٩ تموز/يوليه. ويجب أن يضاف إلى هؤلاء أولئك الذين تركوا المخيمات لأسباب عدة.

١٠٤- وفي عداد هؤلاء اللاجئين، يوجد أشخاص توتسي وهوندي، ولكن لا يوجد هوتو، ويجب أن يضاف إليهم البانيارواندا في حال جهل جنسيتهم. ويبرز ذلك بوضوح الطابع السياسي والتمييزي المزدوج لهذا الاعتداء على الحق في العيش في الوطن، الذي نصت عليه المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٠٥- والهوتو المطرودون الوحيدون هم أولئك المشار إليهم في الفقرة ٩٧ أعلاه، ومنذ ذلك الحين لم ينتهك حقهم في العيش في وطنهم وحسب، بل أيضا حقهم في السلامة الجسدية.

هاء- الحق في اختيار مكان العيش

١٠٦- تسببت أفعال العنف بتشريد أعداد كبيرة من المشردين داخليا، معظمهم من التوتسي، إذ يوجد بينهم أعضاء من إثنيات أخرى في المنطقة. وذكر المقرر الخاص، في تقريره الثاني المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أن مصادر مختلفة تقول إن المشردين هم حوالي ٠٠٠ ١٠٠. وتقول مختلف المصادر إن عددهم قد بلغ ٠٠٠ ٢٥٠ أو ربما ٠٠٠ ٤٠٠ بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٦.

١٠٧- وعُلم أنه لم يعد يوجد تقريبا أفراد من التوتسي في جنوب روتشورو وعامة في ماسيسي.

واو- الحق في الأمان

١٠٨- ورغب المقرر الخاص أن يوجه الانتباه، في تقريره الأول، "إلى الحق في الأمان كحق من حقوق الإنسان المستقلة ذاتيا، المرتبطة ليست بالحرية الفردية فحسب، بل وبجميع الحقوق التي يتمتع بها الإنسان نتيجة طبيعته فحسب لمكانته كإنسان، لأنه يؤمن بأن هذا الحق هو من أقل الحقوق حظا في زائير" (الفقرة ١٥٧).

١٠٩- وتأتي الأفعال الموصوفة في هذا التقرير لتؤكد ذلك الموقف إذ في كل مرة انتهكت فيها الحقوق التالية بالإضافة إلى التي سبق ذكرها:

(أ) الحق في المسكن، أحرقت آلاف المساكن أو تم الاستيلاء عليها من جانب أولئك الذين كانوا الرابحين في كل من هذه الأفعال؛

(ب) الحق في الملكية، سرقت المواشي وجميع أنواع المواد الإنتاجية والاستهلاكية. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يبق في المنطقة إلا ٠٠٠ ٢٠ رأس ماشية من أصل الـ٠٠٠ ٤٠٠ رأس التي كانت توجد في المنطقة حتى أواسط عام ١٩٩٥. ومن جهة أخرى، فإن الذين استولوا على ماشية الغير لم يترددوا في بيع كل رأس بما يعادل ٢٠ دولارا، بينما القيمة الحقيقية هي ٢٥٠ دولارا أمريكيا؛

(ج) مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: في الظروف الحالية، لا يمكن لأي طفل أن يذهب إلى المدرسة، وقد فقدت مصادر العمل، والأغذية ليست متوفرة وهي في معظم الأحيان تتوقف على الهبات، إلخ؛

(د) حقوق المرأة، وقد كانت هذه الأخيرة هي الأكثر تأثرا بالعنف وانعدام الأمن.

خامسا- إشارة إلى الحالة في جنوب كيفو

١١٠- كرس المقرر الخاص فصلا من تقريره الثاني للنزاع مع البانيامولينغي في جنوب كيفو، مركزا بنوع خاص على التاريخ ومشيرا إلى أفعال التمييز وانتهاك حقوق الإنسان الأكثر خطورة (E/CN.4/1996/66، الفقرات ٣٣ إلى ٣٧). ولا تشكك ردة فعل مجلس الوزراء في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٦ إلا بهذا الجزء من التقرير[١٣].

١١١- وكان يعلم المقرر الخاص أن ذلك الفصل من تقريره الثاني سوف يثير المجادلات، إذ إنه، أثناء زيارته الثانية إلى البلد، قد تأثر كثيرا بمستوى عداء كل المجتمع الزائيري ضد الروانديين أو الزائيريين الذين هم من إثنيات معتبرة رواندية. وقد جاء في تقريره "... نشأ (في زائير) شعور قوي مناهض للروانديين تسرب إلى جميع القطاعات السياسية. وكما قال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان الذي خاب أمله: "كي تنجح في السياسة، يجب أن تكون مناهضا للروانديين" (الفقرة ٢٦). وجاءت معالجة الموضوع أيضا في الفقرات التالية حتى الفقرة ٣٠، ومن ثم في الفقرة ١٢٣). وأخيرا، أوصى المقرر الخاص في الفقرة ١٢٩ للسلطات الزائيرية

بأن "تكف عن رؤية أعداء حيثما لا يوجد أعداء. ويجب عليها ان تتخلى عن لغتها العدائية إزاء الأشخاص الذين هم من أصل رواندي وبوروندي، ويجب عليها أن تكف عن تشويه سمعة جماعة إثنية في نظر جماعات إثنية أخرى".

١١٢- ولكن مع الأسف، لم تؤخذ هذه التوصية بعين الاعتبار لا من جانب الحكومة، ولا من جانب الطبقة السياسية، ولا - وهذا هو الأكثر خطورة - من جانب أولئك الذين يقولون إنهم مدافعين عن حقوق الإنسان.

١١٣- وفي الواقع، وبالإضافة إلى جميع أفعال التحريض على العنف التي أشير إليها في الفقرات ٦٥ إلى ٧٤ أعلاه، يجب الإشارة إلى أقوال حاكم جنوب كيفو، الذي طالب بالتنفيذ الفوري لقرار المجلس الأعلى للجمهورية - البرلمان الانتقالي HCR-PT المؤرخ في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بشأن طرد جميع الروانديين.

١١٤- ولذلك، استغرب المقرر الخاص أن يكون الذين أبدوا ردة فعل ضد التقرير هم فقط مجموعة من اللاجئين من جنوب كيفو في كندا ومواطن زائيري واحد من المنطقة نفسها يعيش في مصر[١٤]. ومع الأسف، فإن الردين ليسا إلا تأكيدا لما قيل: إنهما يعاملان البانيامولينغي وكأنهم مجموعة من "المتطرفين" ويعكسان ذات الكراهية الإثنية الوطنية التي أوحت بقرار HCR-PT الذي ليس إلا تحريضا على التطهير الإثني، الذي لا يفهم فيما يتعلق بالذين يتمتعون بمركز اللاجئين.

١١٥- وتتحدث التقارير التي تلقاها المقرر الخاص عن تأزم متزايد في النفوس، من الجانبين. وفيما تدعو السلطات إلى طرد هؤلاء الأشخاص، فإن هؤلاء الأشخاص يعترفون بأنهم آخذين في التسلح. ومع الأسف، لم يكن الهدف من البعثة تحليل الحالة في جنوب كيفو، ولذلك فإن المعلومات المجمعة ليست إلا هامشية ولا تمكن من إجراء تقييم أدق.

١١٦- ومهما يكن من أمر، فإن المقرر الخاص، الذي أقلقته الشهادات المجمعة، يحذر من إمكانية أن تتكرر في جنوب كيفو، وبخصائص مماثلة، الأحداث التي يعيشها شمال كيفو.

سادسا- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

١١٧- إن النزاع موضع هذا التقرير، فضلا عن النزاع الكامن تحت الرماد في جنوب كيفو، هو مجهول عمليا من المجتمع الدولي، الذي ربما ليس مستعدا أن يُضرب ضميره مرة أخرى، بعد الفظائع التي ارتكبت في رواندا وبوروندي.

١١٨- ويتناول الأمر قضية انتهك فيها عدد كبير من حقوق الإنسان الخاصة بعدد ضخم من الأشخاص. وتقع المسؤولية في هذه الأفعال على:

(أ) الدولة الزائيرية للاشتراك المباشر والتحريض على هذه الانتهاكات، ولعدم بذل جهود كافية فعلية لا لمنعها ولا لوقفها؛

(ب) الطبقة السياسية لتعزيزها المشاعر الوطنية والمعادية للأجانب؛

(ج) بعض القادة الإثنيين، الذين لا يخفون أنهم آخذون بالتسلح، ولو كان ذلك للدفاع عن أنفسهم؛

(د) بعض منظمات حقوق الإنسان التي اختارت التحريض على الكراهية العرقية والتطهير الإثني للدفاع عن المضطهدين.

١١٩- ولا يغيب عن بال المقرر الخاص الصعوبات الضخمة التي يتوجب على الدولة والشعب الزائيريين تحملها من جراء التدفق الجماعي للاجئين بعد الحرب في رواندا القريبة. وقد تجاوبت الدولة عامة بصورة سليمة إذ سهلت عمل المفوضية السامية للاجئين، واحترمت، باستثناء بعض الحالات، مبدأ عدم الطرد. وعلى أي حال، يجب الإعلان صراحة ونهائيا، سواء في القول أو في الفعل، أنه لن تتكرر حالات طرد اللاجئين إلى البلد الذي يشعرون فيه بمخاوف ثابتة للاضطهاد بسبب أصلهم العرقي أو الوطني.

١٢٠- ولكن الاستنتاج الأهم لهذا التقرير هو أننا لسنا أمام نزاع إقليمي فقط ولا وطني فقط. هذا ما أبرزه الرئيس السابق لجمهورية تنزانيا المتحدة، جوليوس نيريري، إذ أكد أن النزاع بين الإثنيات قد أصبح دوليا.

١٢١- وفي الواقع، فإن العنف المنتشر في منطقة البحيرات الكبرى في زائير ليس إلا امتدادا، في أسبابه ومفاعيله، للعنف الذي حصل في رواندا وبوروندي. ويشكل وجود الإنتيراهاموي خطرا على السلم في زائير ورواندا وأوغندا وبوروندي. وتقول شهادات عديدة مجمعة في رواندا في صفوف اللاجئين، وغيرها من الشهادات التي قدمها موظفو الوكالات الدولية والوكالات غير الحكومية، إن الإنتيراهاموي يهاجمون رواندا بحثا عن الناجين (rescapés) من الإبادة الجماعية لإزالتهم جسديا بغية منعهم من الإدلاء بالشهادة أمام المحاكم.

١٢٢- وجاء من رواندا، في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أن ميليشيات معارضة رواندية دخلت هذا البلد قادمة من زائير، وهاجمت مركزا عسكريا في كيزورو مما أدى إلى إغلاق الحدود. وفي وقت لاحق، شكت حكومة زائير من هجوم حصل عليها من أوغندا.

١٢٣- وتلقى المقرر الخاص تقارير عديدة بشأن الإنتيراهاموي الذين يقطعون الحدود من زائير إلى رواندا لقتل الناجين، مما يحدث ضحايا عديدة. فضلا عن أن برلمانيا من الحركة الرئاسية (Mouvance présidentielle)، السيد فانغو مانبويني، أكد، في ٢ أيار/مايو ١٩٩٦، أن البرلمان كان مستعدا أن يوافق على إعلان الحرب على رواندا فيما لو قدم لها طلب بذلك. وفي ٦ أيار/مايو ١٩٩٦، شكا وزير زائير للعلاقات الخارجية من اتهامات من حكومتي رواندا وبوروندي تقولان فيها إنهما تشعران بأن بلديهما مهددان بتسللات قادمة من زائير، وفقا لما أعلنه الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية.

١٢٤- وأغلقت الحدود بين زائير وبوروندي في نيسان/أبريل ١٩٩٦، تخوفا من تسللات اللاجئين الروانديين، وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء كينغو زار بوجومبورا في أيار/مايو من العام ذاته، فلم يتم التوصل إلى إعادة فتحها.

١٢٥- ومن أجل ذلك كله، فإن المقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان بشأن بلدان البحيرات الكبرى أبرزوا، في اجتماعهم الأول، جوانب مشتركة بينها، ولا سيما تشريد السكان، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والتحريض على الكراهية الإثنية (E/CN.4/1996/69، الفقرات ١٣ إلى ١٥)، ومن أجل ذلك أيضا طلبوا من اللجنة معالجة شاملة للمنطقة (الفقرة ١٨).

باء- التوصيات

١- إلى الدولة والشعب الزائيريين

١٢٦- يرى المقرر الخاص نفسه مضطرا أن يؤكد على بعض توصياته العامة والخاصة للمنطقة الواردة في تقريريه الأولين، فضلا عن اقتراح وسائل أخرى تنبع مما لاحظه أثناء البعثة:

(أ) فيما يتعلق بالقوات المسلحة ودوائر الأمن:

'١' الرقابة الفعلية والحقيقية والحسية على آلية أمن الدولة، فتبقى الشرطة تحت سلطة وزير الداخلية، والقوات المسلحة الزائيرية تحت سلطة وزير الدفاع، على أن يكون كلاهما في عهدة رئيس الوزراء لا في عهدة رئيس الجمهورية. وضع تنظيم دقيق لصلاحيات كل من الدوائر (E/CN.4/1995/67، الفقرة ٢٥٧)؛

'٢' صرف جميع الموظفين المرتشين من الخدمة؛

'٣' وضع حد فعلي للإفلات من العقاب (E/CN.4/1996/66، الفقرة ١٢١)؛

'٤' المشاركة المتعددة الإثنيات في القوات المسلحة الزائيرية وأجهزة الأمن (E/CN.4/1996/69، الفقرة ١٧(أ))؛

(ب) التسامح. القبول من جانب السلطات والطبقة السياسية بان زائير هي دولة مؤلفة من إثنيات عديدة قدمت إلى هذه الأراضي على مر القرون، وبأن كلا منها يجب أن تتقاسم الأرض المشتركة، والسلطة السياسية، والثروة، والفقر (E/CN.4/1995/67، الفقرة ٢٥٩؛ E/CN.4/1996/66، الفقرتان ١٢٣ و١٢٩؛ E/CN.4/1996/69، الفقرة ١٧(هـ)).ويضع المقرر الخاص هذه التوصية بتشديد أكبر للمنظمات غير الحكومية، ولا سيما لتلك المعنية بحقوق الإنسان. وإذا لم تركز عملها على الشخص وعلى حقوقه، من أي إثنية كان، وفضلت العمل

السياسي الحزبي، أو اختارت مسار التمييز، فإنها لا تقوم بضرر أدبي لا يمكن التغلب عليه وحسب، بل إنها تخون الحركة الدولية للمنظمات غير الحكومية؛

(ج) الجنسية. حل مشكلة الجنسية، التي تؤزمها النزاعات الحالية في كيفو: ولا يحرم من الجنسية الهوتو والتوتسي والتوا الذين وفدوا إلى أراضي الكونغو بعد عام ١٨٨٥ وحسب، بل أيضا أولئك الذين وفدوا قبل ذلك التاريخ، كما تمكن المقرر الخاص من تقدير ذلك مع اللاجئين في رواندا (E/CN.4/1996/66، الفقرة ١٣٠). ومن الضروري نقض اتفاق HCR-PT، المؤرخ في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥. وتبرز اليوم ثلاث مشاكل إضافية مرتبطة بالجنسية والمواطنية ويجب أيضا معالجتها وفقا للمعايير التالية:

'١' إعادة بطاقات الهوية إلى الزائيريين اللاجئين المطرودين إلى رواندا، أو منحهم بطاقات هوية جديدة؛

'٢' سحب بطاقات الهوية المسلمة إلى الروانديين الهوتو، والعديد منهم هم أعضاء في ميليشيات الإنتيراهاموي، وقد سحبت هذه البطاقات من المطرودين؛

'٣' أخيرا، يجب أن يعتمد القانون الذي سينظم التعداد السابق للانتخابات، والذي يناقشه الآن HCR-PT جميع الترتيبات لكي يتمكن جميع الزائيريين من الانتخاب، بمن فيهم المطرودين، وألا يشترك فيها أي شخص يبرز بطاقة هوية مزورة كانت ملكا لشخص مطرود؛

(د) استبعاد جميع من يسمون بالمهولين من المنطقة، ومتابعة العملية التي بدأت في هذا المجال؛

(هـ) إعادة توطين اللاجئين. يجب وضع برنامج لإعادة اللاجئين الزائيريين في رواندا إلى وطنهم يأخذ في الاعتبار:

'١' إعادة الممتلكات المسروقة إلى أصحابها الشرعيين؛

'٢' التعويض عن الأضرار والخسائر المسببة؛

'٣' وضع وسائل فعلية بغية منع أي اندلاع للعداوة الإثنية أو الوطنية، والمعاقبة عليها؛

'٤' تأمين التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(و) فيما يتعلق باللاجئين الروانديين. حل مشكلة اللاجئين الروانديين في زائير، لا يمكن أن يتم إلا بموافقة حكومات وشعوب البلدان الثلاثة المعنية، مع الاحترام الدقيق لمبدأ عدم الطرد (non-refoulement) والطابع الطوعي للعودة إلى الوطن (E/CN.4/1995/67، الفقرة ٢٧٥؛ E/CN.4/1996/66، الفقرة ١٣١)؛

(ز) نزع السلاح. يجب على حكومة زائير أن تباشر في أقرب وقت ممكن نزع سلاح الجماعات المسلحة، وبصورة رئيسية الإنتيراهاموي، وMAGRIVI، ونغيليما، وبانغيريما، وماي ماي، وأي منظمة مسلحة أخرى سواء كانت معدة للهجوم أو للدفاع؛

(ح) حقوق الإنسان، والديمقراطية، ودولة القانون. بالطبع، فإن التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع والواردة في التقارير السابقة لا تزال سارية المفعول (E/CN.4/1995/67، الفقرات ٢٦٠، و٢٦٤، و٢٦٦، و٢٦٧ إلى ٢٦٩؛ E/CN.4/19966، الفقرات ١٢٥ إلى ١٢٨؛ E/CN.4/1996/69، الفقرة ١٧(أ) و(ب))؛

(ط) طرد المسؤولين عن الإبادة الجماعية لمحاكمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية التي تنظر في الجرائم التي حصلت في رواندا (E/CN.4/1996/66، الفقرة ١٣٢)؛

(ي) أمن المشردين داخليا. يعود للمشردين داخليا الحق في اختيار المكان الذي يرغبون بالعيش فيه، ولا سيما الحق في التأصل في المكان الذي طردهم منه العنف عن طريق الإرهاب الجسدي أو الأدبي. ولذلك، يجب على الحكومة أن تنفذ برامج خاصة لإعادة التوطين، تتضمن عناصر تتناول السكن والتعليم والصحة، وبصورة رئيسية الأمن لجميع الأشخاص، وخاصة النساء والأطفال؛

(ك) تعاون حكومة زائير مع لجنة حقوق الإنسان، وبنوع خاص مع المقرر الخاص. يأسف المقرر الخاص لأن الحكومة لم ترد بعد على طلبه بزيارة البلد بمناسبة البعثة التي أوصت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد يكون هذا التقرير قد عكس أيضا رؤيا السلطة بشأن الأفعال المحكي عنها. وقدم المقرر الخاص إلى الحكومة سلسلة من حالات انتهاك حقوق الإنسان التي نقلت إليه، ولم يتلق ردا حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح القيام بزيارة إلى البلد فيما بين ١٤ و٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ويأمل بأن يقبل هكذا برنامجه"؛

(ل) بعثة المراقبين. اقترح المقرر الخاص، في تقريره الأول (E/CN.4/1995/67) إنشاء هيكل من خبيرين في مجال حقوق الإنسان في زائير بغية متابعة حالة هذه الحقوق وإعلام المقرر الخاص، فضلا عن تقديم المساعدة التقنية إلى الدولةو المجتمع الزائيريين (الفقرة ٢٧٧). ودعت اللجنة، في قرارها ١٩٩٥/٦٩، إلى دراسة الاقتراح. وأكد المقرر الخاص اقتراحه في تقريره الثاني (E/CN.4/1996/66) مشيرا إلى البعثات التي سبق للمفوضية العامة أن أرسلتها إلى زائير لهذا الغرض (الفقرات ٩ إلى ١١ والفقرة ١٣٤). وأثناء مناقشات الدورة الثانية والخمسين للجنة، أفاد الوفد الزائيري، في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أن نص الاقتراح الموافق عليه سوف يوقع في الأيام القليلة المقبلة. وبعد الانتهاء من وضع هذا التقرير، أبلغ مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان إلى المقرر الخاص أن بروتوكول الاتفاق بين حكومة زائير والأمم المتحدة لفتح مكتب حقوق الإنسان في زائير قد تم التوقيع عليه في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦. ويأمل المقرر الخاص أن يكون هذا الاتفاق مساهمة هامة لاحترام حقوق الإنسان في زائير. ويأمل، في الوقت ذاته، أن ينشأ المكتب في أقرب وقت ممكن، ويوصي بقوة، نظرا للأفعال الجارية في منطقتي شمال كيفو وجنوب كيفو، أن يتمكن المكتب من أن ينشئ أيضا مكتبين مساعدين يضمان مراقبين في غوما وبوكافو.

٢- إلى المجتمع الدولي

١٢٧- لدى وضع توصيات إلى المجتمع الدولي، لا يسع المقرر الخاص إلا أن يردد ما سبق أن قاله في تقريره الأول: "وثمة ملاحظة سمعها المقرر الخاص في واشنطن ومبوجي - مايي، وفي جنيف وكينشاسا، وفي بروكسيل وغوما من صحفيين ومحاميين وأخصائيين بالسياسة ودبلوماسيين وعسكريين، ملاحظة يمكن استقراؤها من تقرير المقرر الخاص بشأن حالات الإعدام بلا محاكمة، أو بإجراءات موجزة، أو الإعدام التعسفي، هي أنه إن انفجر الوضع في زائير فستكون نتائجه أسوأ مما حدث في رواندا أو بوروندي. فالمستوى الحالي للتوتر وللتناحرات القبلية الإقليمية المستعرة، الذي يزداد اشتعالا بتدفقات اللاجئين الروانديين الهائلة، يبرر المخاوف من إمكانية حدوث هذا. ولا يجوز للمجتمع الدولي وخاصة لتلك البلدان التي لها مسؤوليات تاريخية في المنطقة، أن تتجاهل وضعا بهذا الحجم. ولن يهدأ ضمير المقرر الخاص ما لم يعبر عن رأيه في هذا الشأن. إن الدبلوماسية الوقائية مطلوبة على وجه الاستعجال، ولكن المقرر الخاص يعتقد أن تدابير دبلوماسية من هذا القبيل لا يمكن أن تستهدف تدعيم الوضع الراهن، وليس هنالك ما يضمن وجود ضامن واحد لا بديل له للاستقرار. فانتقال زائير أمر لا يقبل التأجيل، وبوسع البلدان الصديقة أن تمارس نفوذها الدبلوماسي والسياسي بغية حل المنازعات الجارية في زائير".(الوثيقة E/CN.4/1995/67، الفقرة ٢٧٤). لقد كتب ذلك من أكثر من عامين وتزيد الأفعال التخوفات التي أعرب عنها في ذلك الوقت.

١٢٨- انتشار النزاع. يجب ان يكون المجتمع الدولي يقظا إزاء ما يحدث في كيفو، وكذلك إزاء الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية لمنع الآثار الأكثر قساوة لكارثة بدأ تطورها.

١٢٩- مراقبون عسكريون من منظمة الأمم المتحدة أو من منظمة الوحدة الأفريقية في المنطقة. ظهرت هذه المبادرة في مناسبات مختلفة، ولكنها لم تحظ على توافق الآراء الضرورية. ويرى المقرر الخاص أنه، نظرا لمستوى المجابهة الإثنية في منطقة البحيرات الكبرى وتدويل النزاع، والذي يتأزم من جراء الشعور بأن القوات المسلحة الزائيرية قد دلت على أنها غير قادرة لحل النزاع في زائير لا بل إنها عمّقته، فالشكل الممكن الوحيد لتجنب اتساع العنف قد يكون في بعثة من المراقبين العسكريين في المنطقة.

١٣٠- دورة استثنائية للجنة حقوق الإنسان. في اجتماعهم الأول، اقترح المقررون الخاصون المعنيون بحالة حقوق الإنسان في بوروندي ورواندا وزائير إلى لجنة حقوق الإنسان اعتماد قرار شامل بشان المنطقة (E/CN.4/1996/69، الفقرة ١٨). والمقرر الخاص، بعد أن بحث الحالة في المنطقة مع المقررين الخاصين المعنيين برواندا وبوروندي، يسمح لنفسه بأن يقترح إمكانية عقد دورة استثنائية على أساس التقارير الأخيرة للمقررين الخاصين بما فيه هذا التقرير. وكل ذلك مع مراعاة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٨/١٩٩٠ ومقرره ٢٨٦/١٩٩٣ قد أجاز للجنة حقوق الإنسان أن تجتمع بصورة استثنائية بين دورتين، في الحالات الملحة والحادة المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٣١- تنسيق بعثة المفوضية السامية في البلدان الثلاثة. بالإضافة إلى ذلك، أوصى المقررون الخاصون الثلاثة بأن تمدد عمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى البلدان الثلاثة في المنطقة، وتوزيع

المراقبين عليها. وأوصوا بأن تكون حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة للأمم المتحدة في المنطقة (E/CN.4/1996/69، الفقرة ١٧(و)). ويشدد المقرر الخاص على هذه التوصية.

١٣٢- وجود لجنة حقوق الإنسان في محافل التفكير والعمل من أجل المنطقة. يشدد المقرر الخاص أيضا على ضرورة أن يشترك المقررون الخاصون للجنة في المؤتمرات والدورات الدراسية والدورات العملية وغيرها من الأنشطة المكرسة للمنطقة، وفقا لما جاء في التقرير عن اجتماعهم الأول (E/CN.4/1996/66، الفقرة ١٧(١)).

٣- إلى هيئات الأمم المتحدة

١٣٣- لا يسع المقرر الخاص إلا أن يشير إلى النقص في التنسيق بين أجهزة الأمم المتحدة فيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان.

١٣٤- وفي هذا الشأن، فإن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المعقود في فيينا في عام ١٩٩٣ أوصى بزيادة التنسيق دعما لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في منظومة الأمم المتحدة (A/CONF.157/23، الجزء الثاني -١). كما أن فقرات أخرى من إعلان وبرنامج عمل فيينا تؤكد على موضوع التنسيق.

١٣٥- ولهذا السبب، فإن المقررين الخاصين الثلاثة لبلدان البحيرات الكبرى (ريني دينيي - سيغي، لرواندا؛ بالولو سيرجيو بينيرو، لبوروندي؛ وواضع هذا التقرير، لزائير) قد أكدوا، أثناء اجتماعهم التنسيقي الأول المعقود في جنيف في ١٨ و١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، قد أكدوا على ضرورة مشاركة وإعلام سائر هيئات الأمم المتحدة التي تتناول جوانب خاصة من ولاياتهم (E/CN.4/1996/69، الفقرة ١٧(ز)، و(ح)، و(ل)).

١٣٦- وفي هذا المعنى بالذات، وأثناء الاجتماع السنوي للمقررين الخاصين ورؤساء أفرقة العمل المعقود في جنيف بين ٢٨ و٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، أعلن عدة مشتركين أن هناك نقصا فادحا في التنسيق بين مختلف هيئات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة المعنية بمسائل حقوق الإنسان، وأن هذا الوضع يسيء إساءة خطيرة إلى الفعالية. واقترح الاجتماع أن تنشئ المفوضية السامية علاقات أقوى مع سائر أجهزة المنظومة (E/CN.4/1996/50).

١٣٧- وقد أحاط المقرر الخاص علما بأن الأمين العام للأمم المتحدة قد أوفد بعثة من إدارة الشؤون الإنسانية للتشاور مع حكومة زائير بشأن مشكلات العنف الإثني في منطقة شمال كيفو، للتمكن من مواجهة المتطلبات الإنسانية الناتجة عن تلك الأزمة. وهذه البعثة، التي جرت إثر أحداث موكوتو والتي تمت بين ٣٠ أيار/مايو و٧ حزيران/يونيه، قد تركزت على العنف الإثني، وهو الموضوع الذي سبق للمقرر الخاص أن عالجه في تقريريه الأولين.

١٣٨- وفي وثيقة تحليلية وضعتها بعثة أخرى من المنظمة، أرسلت هذه السنة إلى زائير لتقييم العملية الانتخابية، تؤكد البعثة أن تقريبا جميع الأشخاص الذين قابلتهم يشيرون إلى أن أحد المتطلبات الواجب

تحقيقها قبل الانتخابات يتناول، من ضمن جملة أمور، تطبيق قانون عام ١٩٨١ بشأن الجنسية، وهو موضوع سبق للمقرر الخاص أن أعطى بشأنه دلالات واضحة في تقريريه الأولين (E/CN.4/1995/67، الفقرات ١٢٢ إلى ١٢٤، و٢٤٣ إلى ٢٤٧، و٢٦٤؛ E/CN.4/1996/66، الفقرات ٥٧ إلى ٦٣، و١١٧ إلى ١٢٠). ويرى المؤلف أنه، إذا حصل في النهاية تطبيق قانون الجنسية لعام ١٩٨١ بحيث يفضي تفسيره إلى حرم زائيريين من جنسيتهم، فإن ذلك قد يؤدي إلى انتهاك خطير لحقوق الإنسان، كما يتبين من هذا التقرير.

الحواشي

(١) تستخدم عبارتا شمال كيفو وكيفو الشمالية، وعبارتا جنوب كيفو وكيفو الجنوبية بذات المعنى.

(٢) يتخذون أحيانا أسماء أخرى كاسم البلدة التي يعيشون فيها: بانيابويشا، مثلا.

(٣) كذلك، عاد إلى رواندا اللاجئون التوتسي الذين هربوا إلى زائير في الأشهر الأولى من نزاع عام ١٩٩٤.

(٤) ترفع مصادر أخرى هذين الرقمين إلى ٠٠٠ ٦ و٠٠٠ ٢٥٠ على التوالي، كما ترفعهما مصادر أخرى إلى ٠٠٠ ٢٥ وإلى ٠٠٠ ٤٠ قتيل، و٠٠٠ ٣٠٠ مشرَّد.

(٥) تلخص الفقرة ٢٤ من التقرير الثاني (E/CN.4/1996/66) ما عبر عنه النص المستنسخ.

(٦) النواب الوطنيون رواكابوبا سيبريان (أحد القادة الوطنيين للحركة الشعبية من أجل الثورة، MPR)؛ سيباكونزي، فوغاس؛ ريبريكا، إيمانويل؛ السيدة مبورانوهويه كاناماهالاجي؛ غاتاليكي؛ مباغازيهي، فرانسوا. وزراء الدولة سينسيي، ليونار ورويبريكا نيبوموسيني. الأسقف الكاثوليكي المونيسينيور كانياماشومبي باسيان. مدير البنك الوطني مونياروسيندو داميين. الأساتذة الجامعيون مبونييننكيبي ديوغراسياس، موليندا جوزيف، كاليمبا سيليستان. وفيما يتعلق بالنائب غستاليكي، والوزير رويبريكا نيبوموسيني، ومستشار حاكم شمال كيفو موانغاشوشو جوزيف، فإنهم أشخاص وصلوا إلى زائير خلال هذا القرن. والوزير الحالي للتعليم العالي والبحث العلمي سيكيمونيو وا ماغانغو هو من إثنية الهوتو.

(٧) يقال إنه يوجد ٣٨ منهم بأيدي دائرة العمل والمخابرات العسكرية (Service d'Action et des Renseignements Militaires) و١٣ منهم في أيدي الدائرة الوطنية للاستخبارات والحماية (Service National d'Intelligence et de Protection).

(٨) عملية الأمن في المخيمات الزائيرية (ZCSO). انظر التقرير E/CN.4/1996/66، الفقرة ٤٧.

(٩) E/CN.4/1995/67، الفقرات ٦١ إلى ٧٦، و٩٤، و٩٩، و١٠٢، و١٤٥ إلى ١٦٩، و١٨٤، و٢١٠، و٢٤٩، و٢٥٨، وغيرها؛ E/CN.4/1996/66، الفقرات ٤٥، و٤٧، و٦٩ إلى ٨١، و٨٨، و٨٩، و٧٩، و١٢١ إلى ١٢٣.

(١٠) يعالج موضوع الإفلات من العقاب في الفقرات ٧٧ إلى ٨٤، و٢٤٩ إلى ٢٦١ من التقرير الأول (E/CN.4/1995/67)، وفي الفقرات ٨٥ وما يليها و١٢١ من التقرير الثاني (E/CN.4/1996/66).

(١١) عالج المقرر الخاص هذا الموضوع في الفقرات ١٥٦ إلى ١٥٩ و٢٥٧ من التقرير الأول (E/CN.4/1995/67)، وفي الفقرتين ٧٥ و١٢٢ من التقرير الثاني (E/CN.4/1996/66).

١٢- مشروع يقضي بتنظيم التعرف على هوية المواطنين، وتعداد السكان، وتسجيل الهيئات الانتخابية
Projet portant organisation de l'identification des nationaux, du recensement de la population et de l'enrolement du corps electoral.

(١٣) ينتقد بيان مجلس الوزراء أيضا إقدام المقرر الخاص على اقتراح دمج اللاجئين الروانديين الموجودين في زائير، وهو اقتراح لم يتقدم به إطلاقا المقرر الخاص. وفيما تعلق بهذه النقطة، فإن توصية المقرر الخاص هي أن يتم احترام مبدأ عدم الطرد (non-refoulement) التي تكرسه الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١.

(١٤) تتركز الانتقادات على ما يلي:

(أ) يشير التقرير إلى أن البانيامولينغي "هم حوالي ٠٠٠ ٤٠٠ شخص". إن عدم وجود تعدادات في زائير يمنع إعطاء رقم دقيق. وتعطي المصادر التي تشير إليها هذه المجموعة أرقاما مختلفة: يقول أحد المصادر إن الأشخاص قد بلغ عددهم ٢٧٠ في عام ١٩٥٤؛ ويقول مصدر آخر إنهم كانوا ٠٠٠ ٦ في عام ١٩٥٦؛ ويقول مصدر ثالث إنهم الآن حوالي ٠٠٠ ١٢ بينما يقول مصدر آخر إنهم ٠٠٠ ١٤. ويبرز الأشخاص الذين قابلهم المقرر الخاص أرقاما تبلغ حوالي ٠٠٠ ٣٥٠، على الرغم من أنهم يؤكدون "أن الرقم يجاوز ٠٠٠ ٥٠٠". وعلى أي حال، لو كانوا أقل من ٠٠٠ ٢٠ فلا يفهم العنف الذي تكتسبه هذه القضية؛

(ب) لم يفدوا إلى المنطقة في القرن الثامن عشر، كما جاء في التقرير، بل في القرن الحالي. والذين يقولون إنهم أصليون مثل البانيامولينغي يرتكزون على أساطير مختلفة. ومن المفارقات أنهم هم نفسهم في الجزء الأكبر منهم، ويختلفون فيما يتعلق بتفسير أقوالهم. ويبدو تفسير الذين يقولون إنهم أصليين إنه يفترض وجود حدود ثابتة قبل الاستعمار، في ظروف يبرزها جميع المؤلفين من أنه قبل مؤتمر برلين كانت الحدود تقريبية فقط، ولا يدخل في نطاق الجدل أن مملكة رواندا أوروندي كانت تضم أيضا مناطق يملكها زائير الآن. وعلى أي حال، يسجل المقرر الخاص أن وزير الإصلاح المؤسسي والعدل وحافظ الأختام، السيد جوزيف نسينغا أودجو قد صرح، في خطابه أمام الدورة الثانية والخمسين للجنة حقوق الإنسان أنه "ينبغي الاعتراف بأن الهجرة الرواندية في مناطق فيزي، وموينغا، وأوفيرا، في جنوبي كيفو، ترقى إلى الفترة ذاتها للهجرة التي حصلت في شمال كيفو".

- - - - -